Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

27 Octobre 2011
27 أكتوبر 2011

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

*** تذكير:**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CNDH
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Le Conseil National des droits de l'Homme

الشروق

أجرى المشرفون على البرنامج بعض التعديلات أخذا بملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إثر زيارته لمحكومين بالإعدام.

أخطر المجرمين «بأسماء مستعارة» ودون نشر صورهم ابتداء من حلقة الجمعة 4 نونبر

■ حسن لعوام

سيعمل معدو برنامج «أخطر المجرمين» الذي تبثه القناة الثانية ابتداء من حلقة الجمعة 4 نونبر المقبل على إجراء تعديلات بالبرنامج أخذا بملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدم ذكر أسماء «المجرمين» ونشر صورهم. وقال حسن الرميد معد البرنامج المذكور أن المشرفين على «أخطر المجرمين» سيعوضون أسماء «المجرمين» الحقيقة بأسماء مستعارة مع التقييد بعدم إظهار الوجه، والأمر لن يقتصر فقط على «المجرمين» بل حتى على بعض الضحايا المرتبطين ببعض القضايا ذات البعد الأخلاقي.

الرميد أشار في اتصال هاتفي مع «الشروق» إلى أن المشرفين على البرنامج «سيكون لهم نقاش مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إغناء الطرفين في أجواء تطبعها الليونة وعدم التعصب لرأي ما».

من جهة أخرى، قال معد البرنامج إن بعض مجرمي قضايا الرأي العام ممن صدر فيهم حكما قضائيا وأودعوا السجن، «هم بمثابة «شخصيات عامة» يمكن تصويرها، بل وعرضها على الشاشة كما هو معمول به في أغلب البلدان الأوربية، بما فيها فرنسا وإيطاليا وإنجلترا». معتبرا أن الأمر لا يتنافى مع الطرح الحقوقي والقانوني.

وأوضح المتحدث أن «المجرم» المرتكب لجريمة هزت الرأي العام يكون منذ إلقاء القبض عليه ومرورا بأطوار محاكمته في دائرة الضوء الإعلامي، بل وحتى السياسي، من هنا فهو يدخل في عداد «الشخصية العامة».

وبخصوص الضجة الإعلامية التي أثارها برنامج «أخطر المجرمين»، اعتبر حسن الرميد الأمر

«إن بعض مجرمي قضايا الرأي العام ممن صدر فيهم حكما قضائيا وأودعوا السجن، هم بمثابة «شخصيات عامة» يمكن تصويرها، بل وعرضها على الشاشة كما هو معمول به في أغلب البلدان الأوربية، بما فيها فرنسا وإيطاليا وإنجلترا».

«علامة ودليل على نجاح البرنامج وعلى متابعته بنسب مشاهدة عالية في بعض الفترات»، مضيفا أن المشرفين على البرنامج مستعدون لتقبل الملاحظات والانتقادات من المؤسسات الحقوقية وغيرها في سبيل تطوير البرنامج بما يرضي المشاهدين عموما».

وكان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار قام أخيرا بزيارة إلى حي الإعدام بالسجن المركزي بسلا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وأبلغه المحكومون بالإعدام حينها، والذين ظهروا في حلقات ماضية لـ«أخطر المجرمين»، أن البرنامج سبب لهم ولعائلاتهم عدة مشاكل. كما أكد المحكومون بالإعدام أن بث الحلقات التي ظهروا فيها مع ذكر أسمائهم ونشر صورهم أدى، حسب ما أوردته بعض وسائل الإعلام إلى «تعميق معاناتهم النفسية على اعتبار أن الحلقات أعادت إلى أذهانهم تفاصيل جرائم نسوها وحاولوا التخلص من ذكرياتها بعد الحكم عليهم بالإعدام. هذا في وقت راسل فيه أخيرا محمد الصبار الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن برنامج «أخطر المجرمين» الذي تبثه الدوزيم على إثر احتجاج مجموعة من المحكومين بالإعدام على ذكر أسمائهم ونشر صورهم وإعادة تمثيل جرائمهم في البرنامج.

وتقوم فكرة البرنامج على العودة إلى أهم القضايا الإجرامية التي عرفها المغرب، والعمل على تسليط الضوء عليها، وكذا على مصير المجرمين الذين أثاروا اهتمام الرأي العام، والذين لقت الجرائم التي ارتكبوها متابعة إعلامية، مع البحث في ملابسات الجرائم التي ارتكبت، من خلال العودة إلى الأرشيف والشهادات والصور، التي ستمكن بحسب معدي البرنامج من إعادة سرد وقائع هذه الجرائم، والتعرف على أخطر المجرمين الذين سجلوا أسماءهم في تاريخ القضاء المغربي منذ الاستقلال. ■

أخبار اليوم المغربية

دراسة: الإدمان على المخدرات الصلبة يقود إلى الدعارة

■ أخبار اليوم ■

ربطت دراسة أجرتها جمعية محاربة السيدا، وقدمتها خلال ندوة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بين الإدمان على المخدرات الصلبة لدى النساء وممارسة الدعارة. حيث كشفت الدراسة، التي شملت 300 مدمن على هذا النوع من المخدرات، يتوزعون على مدن طنجة وتطوان والناظور، ان غالبية النساء المدمنات، اللواتي يشكلن أزيد من ثلثي العينة المدروسة، مضطرات إلى ممارسة الدعارة من أجل الحصول على المال الكافي لشراء المخدر، وهو ما يفسر أحد مظاهر الارتباط بين الإدمان على الكوكايين والهيروين والأمراض المتنقلة جنسيا، وعلى رأسها مرض السيدا. وهو ما أكدته دراسة أخرى أنجزتها وزارة الصحة بمدينة الناظور، كشفت أن 37 في المائة من المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن مصابون بمرض السيدا.

● التفاصيل ص 4

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

14 ألف مدمن و3000 سجين بين كماشتي العصابات وتواطؤ الأمنيين

الكوكايين يدمر صحة المغاربة انطلاقا من مدن الشمال

■ الرباط – يونس مسكين ■

آلاف المغاربة يدمنون على استعمال المخدرات القوية عبر الحقن، ويتمركزون في المناطق الشمالية للمملكة، ولا يستفيدون من رعاية اجتماعية أو طبية تحميهم من الضياع. الأرقام الرسمية تقدر أعدادهم بنحو 14 ألف مدمن، علما أن النظام القانوني والاجتماعي السائد في المغرب، يجعل مهمة الوصول إلى هذه الفئة وإحصائها شديدة الصعوبة.

وعلاوة على التهميش والإهمال اللذين يعانون منه، يتحول هؤلاء إلى هدف لممارسات قمعية وتجاوزات من طرف بعض المصالح الأمنية، علاوة على الاستغلال الذي تفرضه شبكات الاتجار في المخدرات. فيما كشفت الندوة أن المخدرات الصلبة وإن كانت تتركز في مدن الشمال، إلا أنها أصبحت تتغلغل أكثر بواسطة الطرق السيارة وطرق التهريب. كما أن طرق استعمال المخدرات الصلبة، خاصة منها الحقن، تجعلها وسيلة لانتشار أمراض أخرى على رأسها السيدا.

«حسناء» ضحية لهذه المخدرات القوية، حضرت الندوة الوطنية التي نظمتها صباح أمس جمعية «محاربة السيدا» في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، روت بكثير من الانفعال والتأثير، كيف دفعها فشل زواجها واضطرارها إلى الطلاق، إلى الخروج من منزل العائلة والانحراف والسقوط بين أيدي شبكات الاتجار في المخدرات القوية، لتتقاذفها بعد ذلك أطراف أمنية متواطئة مع هذه الشبكات، وتحرمها من الاستفادة من مساعدات جمعوية والإقلاع عن الإدمان، لدرجة أن توجهها إلى مقر إحدى الجمعيات في شمال المملكة، كلفها سنة من السجن «وقالوا لي إنك يجب أن تشتغلي معنا نحن وليس مع الجمعية» تقول حسناء عن رجال الأمن الذين لفقوا لها التهمة الجديدة.

جمعية «محاربة السيدا» أنجزت دراسة شملت 300 مدمن على المخدرات، يتوزعون على مدن طنجة وتطوان والناظور، وكشفت عن أنه وإن كان 91 من هؤلاء المدمنين ذكور، فإن غالبية النساء المدمنات مضطرات لممارسة الدعارة من أجل الحصول على المال الكافي لشراء المخدر. ومن هنا تأتي إحدى مظاهر الارتباط بين الإدمان على الكوكايين والهيروين، والأمراض المتنقلة جنسيا، وعلى رأسها مرض السيدا. فدراسة أخرى أنجزتها وزارة الصحة بمدينة الناظور، كشفت أن 37 في المائة من المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن، مصابون بمرض السيدا.

انعقاد هذه الندوة في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سببه المقاربة الحقوقية الجديدة التي تهدف إلى رد الاعتبار لضحايا هذه المخدرات، وإزالة العوائق القانونية والاجتماعية التي تمنعهم من الاستفادة من العلاج. حيث كشفت دراسة جمعية «محاربة السيدا» أن المدمنين يجمعون على أن مكانهم الوحيد داخل المجتمع هو السجن أو الموت. فيما كشفت دراسة أخرى همت جهة سلا زمور زعير أن أول استعمال للمخدرات لدى التلاميذ المتمدرسين، يقع في سن 11 سنة. وفيما يفوق عدد اليافعين الذكور الذين يتعاطون للحشيش والكحول، فإن النسب تتقارب عندما يتعلق الأمر بالتعاطي لحبوب الهلوسة، أي 9 في المائة من التلاميذ الذين شملتهم تلك الدراسة.

متحدث باسم المندوبية العامة لإدارة السجون أقر بكون التعاطي للمخدرات واقع وحقيقة داخل المؤسسات السجنية، وفسر ذلك بعوامل كثيرة منها أن جل السجناء ينحدرون من أوساط فقيرة، وينتمون إلى فئة عمرية شابة، كما أن عدوى الإدمان تكون سهلة داخل أسوار السجون. وكشف المتحدث عن دراسة أخرى شملت 635 سجينا، وأسفرت عن كون 191 معتقلا يستعملون المخدرات، أي ثلث السجناء. ويتوزع هؤلاء على مختلف جهات المملكة، وفيما يدمن نصفهم على مخدر القنب الهندي، فإن 11 في المائة يدمنون على المخدرات الصلبة، خاصة في مدينتي طنجة وتطوان، أي ما يناهز 3000 سجين.

Revue de Pr

الشروق

3 أسئلة إلى أحمد الدريدي
فاعل جمعوي وحقوقي

متعاطو المخدرات يتعرضون إلى خروقات أثناء الاعتقال

ما هي أهم المعطيات التي تضمنها البحث الذي أنجزتموه حول وضعية متعاطي المخدرات، الذي قدم للندوة الوطنية حول الموضوع بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان؟

أهم المعطيات التي سجلتها نتائج البحث الذي يحمل عنوان «تشخيص وضعية الوصم، الذي هو عرضة له متعاطو المخدرات عبر الحقن»، هي أن متعاطي المخدرات بالحقن في ثلاث مدن بشمال المغرب، يتعرضون إلى أبشع الخروقات، أثناء وضعهم رهن الحراسة النظرية بالدوائر الأمنية، أو داخل السجون أو المؤسسات الصحية، وهي خروقات تمس حقوق الانسان بشكل كبير، لأن متعاطي المخدرات يتم التعامل معهم من طرف هذه المؤسسات وكأنهم ليسوا بشرا. ونحن في مقراتنا الصحية داخل الجمعية، ننظر إلى المتعاطين للمخدرات على أنهم مرضى يحتاجون إلى العلاج، وكذلك يجب ألا تهان حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

ذكرتم أن الندوة سيحضرها ممثلو العدل والداخلية وممثلو الأجهزة الأمنية بالإضافة إلى وزارة الصحة، ما هي الرسالة التي ستوجهونها إلى مختلف الوزارات وماذا تريدون منها؟

لم تحضر وزارة الصحة الندوة الوطنية للمرافعة ومجابهة الوصم، الذي يتعرض إليه متعاطو المخدرات، فيما وزارة الداخلية حضرت بقوة إلى الندوة، عبر ممثلين لها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة العدل، التي انتدبت قاضيا ليمثلها، الشيء نفسه، سجلناه على مستوى حضور مسؤولي مديرية الأمن الوطني، فيما أرسلت القيادة العامة للدرك الملكي ضابطة سامية، زيادة على مشاركة أخصائيين قانونيين وطنيين ودوليين، وفعاليات من المجتمع المدني، ومجموعة من متعاطي المخدرات الذين استطاعوا أن يتخلوا عن إدمانهم، وتحولوا إلى ناشطين في المجتمع المدني، ومرافقتهم للمتعاطين للمخدرات، من أجل تشجيعهم عن التخلي عنه. وما نريد توضيحه للمسؤولين هو أن المقاربة الزجرية في التعامل مع حالات متعاطي المخدرات ليست بذات جدوى، والتعامل بالزجر، أثبتت التجارب العالمية، بأنها لا تعطي أية نتائج إيجابية، وأن المقاربة الفعالة هي التي تنطلق من حقوق الإنسان وعلاج متعاطي المخدرات بالأدوية البديلة.

> **المقاربة الفعالة هي التي تنطلق من حقوق الإنسان وعلاج متعاطي المخدرات بالأدوية البديلة.**

وماذا تنتظرون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي استضاف فعاليات الندوة الوطنية؟

دور المجلس الوطني، بصفته مؤسسة لحقوق الإنسان، هو مساعدتنا على بلورة الأفكار التي نريد من المسؤولين أن يتبنوها في تصوراتهم السياسية وكذلك تطبيقها، والدفع إلى الإيمان بأن متعاطي المخدرات، مرضى لهم حقوق وكرامة، وأنه من مسؤوليتهم معالجتهم ومرافقتهم للخروج من هذه الأزمة الصحية، وعبر كل من الصبار واليازمي في الندوة عن اهتمامهم بهذه الفئة من المواطنين، كما أكدوا أن من اختصاصاتهم الاهتمام بالفئات الأكثر عرضة للتمييز. ■

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Edito

Par Saâd Benmansour

Le sida, la pédophilie, la prostitution, la drogue... il est loin le temps où de tels sujets étaient tabous. Et c'est tant mieux. C'est aussi la preuve que la société marocaine a considérablement changé et dans tous ses compartiments. Aujourd'hui, ce sont des instances des plus officielles qui en parlent et pas seulement la société civile. A l'instar du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du ministère de la santé qui ont courageusement décidé de communiquer en toute transparence sur l'usage de la drogue chez les jeunes Marocains. Une société qui débat de ses maux, qui prend le temps de les analyser, d'en chercher les causes pour y apporter des solutions est une société saine. Mais il est important d'éviter que ces questions ne soient récupérées par des personnes ou des groupes à des fins politiciennes, populistes ou autres. Certains profitent de ce genre de débat pour essayer de faire porter la responsabilité à telle partie ou telle autre. Ce n'est pas le plus important. Les personnes qui souffrent, elles, attendent qu'on leur apporte plutôt des solutions concrètes et de l'assistance.

Revue de Presse
roits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Le CNDH tire la sonnette d'alarme

14.000 drogués par voie injectable au Maroc

Selon un document du ministère de la santé publique, le nombre des usagers de la drogue par voie injectable ne cesse d'augmenter. Il serait actuellement de 14.000 selon les dernières estimations. Pour les participants à la conférence organisée mercredi à Rabat au siège du CNDH, ces usagers de drogues ne sont pas des criminels, mais des patients. Evidente à l'énoncé, cette phrase résume toutes les difficultés de l'approche de l'addiction aux stupéfiants. Devant les progrès ahurissants de l'épidémie, la plupart des Etats privilégient l'approche sécuritaire et c'est justement ce qu'il ne faut pas faire, ont-ils souligné. A l'appel de l'Association de lutte contre le sida (ALCS) et de ses partenaires, les associations RDR-Maroc et Hasnouna ainsi qu'Onusida, plusieurs experts et praticiens du Maroc et de l'étranger ont débattu de la meilleure solution à apporter au problème de l'exclusion et de la discrimination dont sont victimes les usagers de la drogue. ■

Voir pages 4-5

Aujourd'hui Le Maroc

Le CNDH tire la sonnette d'alarme

Quatorze mille drogués par voie injectable au Maroc

Les usagers de drogues ne sont pas des criminels, mais des patients. Evidente à l'énoncé, cette phrase résume toutes les difficultés de l'approche de l'addiction aux stupéfiants.

DNCR à Rabat
Ahmed Salaheddine

Devant les progrès ahurissants de l'épidémie, la plupart des Etats privilégient l'approche sécuritaire et c'est justement ce qu'il ne faut pas faire, ont souligné les participants à la conférence organisée mercredi à Rabat au siège du CNDH. A l'appel de l'Association de lutte contre le sida (ALCS) et de ses partenaires, les associations RDR-Maroc et Hasnouna ainsi qu'Onusida, plusieurs experts et praticiens du Maroc et de l'étranger ont débattu de la meilleure solution à apporter au problème de l'exclusion et de la discrimination dont sont victimes les usagers de la drogue. Ils ont ainsi passé en revue dans le cadre de cette conférence intitulée «Pour une nouvelle approche des usagers de drogues fondée sur la santé et les droits humains». Comme elle est inédite cette approche ! On y trouve tout ce qui peut faire référence dans l'évaluation des dégâts causés par les différentes addictions et les moyens de les limiter. Le sujet est assez vaste pour englober des thèmes aussi variés que «la situation de l'usage de drogues» au Maroc, les «droits d'accès à la prévention», le «témoignage d'un usager» et même une allusion au système répressif actuel à travers un exposé sur «Police, justice et usagers de la drogue».

Dans l'esprit des organisateurs, cet éclectisme est nécessaire au regard des objectifs de la conférence qui pour le principal est d'agir sur l'environnement afin de faire respecter les droits fondamentaux des usagers. Avec en perspective ces buts finals : inscrire la question des droits humains des usagers sur l'agenda du CNDH et améliorer l'accès au système de soins. En fait, ce droit leur est reconnu au même titre que tous les autres Marocains par l'article 31 de la Constitution du 1er juillet. Et ils seront sans doute de plus en plus nombreux à le réclamer selon les études faites sur les différentes addictions. Dans certaines régions, l'usage de la drogue est si précoce qu'il n'est pas rare de le constater chez des enfants de moins de 9 ans. En effet, plus de 10% des garçons et 8% des filles de moins de 11 ans ont goûté au cannabis. Quelques tranches d'âge plus loin, 8% des hommes et 5% des femmes s'adonnent à la consommation d'alcool à des taux d'addiction divers. Les chiffres sont tout aussi alarmants en ce qui concerne la consommation des psychotropes. Mais, ont assuré les experts lors de la conférence de la nouvelle approche, toutes les villes ne sont pas logées à la même enseigne. Dans l'ordre de gravité des cités les plus sévèrement atteintes, ce sont les agglomérations du Nord qui viennent en tête. Et ce sont Nador, Tétouan et Tanger qui abritent le plus grand nombre d'usagers. Avec cette circonstance aggravante que l'addiction est souvent liée à l'infection par le virus du sida ou celui de l'hépatite C. Selon un document du ministère de la santé publique, le nombre des usagers de la drogue par voie injectable ne cesse d'augmenter. Il serait actuellement de 14.000 selon les dernières estimations. Le même département indique que face à cette situation inquiétante, le ministère a mis en place un plan stratégique national et des programmes de réduction des risques en partenariat avec les associations de la société civile. Mais, ajoute le ministère, *«de nombreuses études ont montré qu'aucune politique de réduction des risques auprès des usagers ne peut réussir sans l'amélioration de leurs conditions de vie et sans la lutte contre la discrimination dont ils sont victimes»*.■

> *Les plus sévèrement atteintes, ce sont les villes de Nador, Tétouan et Tanger qui abritent le plus grand nombre d'usagers.*

Revue de Presse du Conseil N

Aujourd'hui Le Maroc

Une déclaration pour appuyer la décriminalisation des usagers

© ALM/CHAFIK

Pr Hakima Himmich
Présidente de l'ALCS

Les Etats n'ont pas la même perception de l'addiction aux drogues. Le Pr Hakima Himmich qui a attiré l'attention sur l'approche fondée sur le droit à la santé lors de la conférence de Rabat dont elle a été l'une des instigatrices, a nettement exprimé sa conviction que la solution sécuritaire n'en est pas une. A l'instar de la prohibition qui a fait naître des distilleries clandestines dans tout le territoire des Etats-Unis et même dans les pays voisins, les politiques prohibitionnistes constituent un lit pour l'addiction plutôt qu'un frein. Selon Mme Himmich, elles entraînent un phénomène de transfert vers des produits de substitution souvent plus dangereux.

La Pr Carrieri, spécialiste européenne des questions liées à la drogue, qui soutient le même avis, pense que la prohibition est une perte de temps et d'argent et, en plus d'être inutile, aggrave les discriminations dont sont victimes les usagers de drogue. Son exposé sur «l'impact économique et sanitaire de la criminalisation de l'usage de drogue» a établi l'inanité de telles approches. La criminalisation qui déclare l'usage de drogue illégal et le fait qu'il ne soit plus sanctionné par des atteintes à la liberté, sont des impasses. Ce qu'il faut, selon elle, c'est une approche à la portugaise qui dépénalise l'usage personnel en prenant en charge l'usager.

C'est en fait à quoi appelle la déclaration de Vienne. Ce document établit en effet que la criminalisation des utilisateurs de drogue illicite alimente l'épidémie de VIH, ce qui nuit à la santé de la société dans son ensemble. Pour les rédacteurs de ce document, c'est d'une réorientation complète des politiques suivies dans le domaine que le monde a besoin. Car, estiment-ils, *«les données indiquent clairement que le nombre des pays dans lesquels les personnes s'injectent des drogues illégales est à la hausse et que les femmes et les enfants sont de plus en plus touchés»*. Aussi la déclaration de Vienne enjoint-elle à la communauté internationale, y compris l'ONU, de changer radicalement de politique en adoptant une approche de santé publique basée sur des données scientifiques et mettant à contribution les communautés touchées à tous les stades de sa mise en œuvre. De plus, ont dit les rédacteurs de la déclaration, nous en appelons au SG de l'ONU, M.Ban Ki-moon, afin qu'il mette en place des mesures d'urgence visant à faire en sorte que les Nations Unies, y compris l'organe international de contrôle des stupéfiants, s'expriment d'une seule voix pour appuyer la décriminalisation des usagers et l'adoption de stratégies de lutte basées sur des données probantes.■

Selon Hakima Himmich, les politiques prohibitionnistes entraînent un phénomène de transfert vers des produits de substitution souvent plus dangereux.

Revue de Presse du Cc

Aujourd'hui Le Maroc

L'ALCS s'engage dans une réponse globale au sida

L'Association de lutte contre le sida (ALCS) est une association de droit marocain, créée en 1987 par un groupe de soignants du Service des maladies infectieuses (SMI) du Centre Hospitalier Universitaire (CHU) Ibn Rochd de Casablanca, confrontés aux premiers cas de sida et conscients des enjeux sanitaires, mais également sociaux, culturels, éthiques, politiques et idéologiques posés par cette épidémie.

L'idée de créer une association est née en marge de la deuxième conférence internationale de lutte contre le sida. Les données sur la rapidité de la progression de l'épidémie dans certains pays du Sud, sur l'ampleur des effets prévus sur le développement social et économique, sur les tabous et la stigmatisation qui entouraient cette maladie, ont convaincu le professeur Hakima Himmich que la lutte ne pouvait se faire uniquement dans le cadre gouvernemental. L'ALCS s'engage dans une réponse globale à l'épidémie de VIH/sida qui associe, dans notre société, l'ensemble des acteurs concernés: les populations ayant des pratiques à risque, notamment les consommateurs de drogues par injection, les personnes atteintes par le VIH/sida, leur entourage, les personnels de santé, les chercheurs, les associations, les travailleurs sociaux, les pouvoirs publics, les médias, et autres.

L'ALCS s'engage dans une réponse globale à l'épidémie de VIH/sida qui associe, dans notre société, l'ensemble des acteurs concernés.

Revue de Presse du Conseil ... droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

C'est dans le cadre de la coopération avec un organisme belge, qu'avaient démarré en 1994 les actions de l'ALCS auprès des consommateurs de drogues dans les régions de Tanger et Tétouan. Comme dans le cas des professionnelles du sexe et des hommes ayant des relations sexuelles avec des hommes, la première étape s'est déroulée sous la forme d'une étude de terrain basée sur des entretiens individuels semi-directifs. À l'époque, en 1995, les données recueillies avaient montré que l'injection, très stigmatisée dans ce milieu, était très peu pratiquée.

Les choses ont hélas changé depuis, nécessitant la mise en œuvre de projets structurés de réduction des risques en direction des consommateurs de drogues injectables, avec l'appui notamment de l'ONUSIDA et de l'OMS. C'est surtout la section de l'ALCS à Tétouan qui participe, auprès d'autres acteurs institutionnels et associatifs, aux interventions ciblées sur ce groupe, qui vont de la distribution de matériel d'injection à usage unique et de préservatifs à des groupes d'entraide en passant par une offre de services dits de première ligne : soins infirmiers de base, dépistage de VIH, consultations médicales, repas, douches, etc.

Revue de Presse du de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

ندوة وطنية تحت شعار

«من أجل مقاربة مبنية على الصحة وحقوق الإنسان للتعاطي مع مستعملي المخدرات»

الحركة ـ خاص

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس، بالرباط، بشراكة مع جمعية محاربة السيدا ومشاركة جمعية حسنونة وجمعية تقليص مخاطر المخدرات بالمغرب ندوة وطنية لمناهضة الوصم الذي يتعرض له متعاطي المخدرات.

وتهدف هذه الندوة المنظمة تحت شعار » من أجل مقاربة مبنية على الصحة وحقوق الإنسان للتعاطي مع مستعملي المخدرات» إلى تحسيس متخذي القرار والرأي العام بضرورة مناهضة الوصم الذي يتعرض له متعاطو المخدرات وتحسين ظروف عيشهم ووضعهم الصحي من أجل إنجاح السياسات الهادفة لتقليص خطر الإصابة من فيروس نقص المناعة المكتسب (السيدا) عند هذه الفئة.

وقد شكلت هذه الندوة فرصة لتقديم نتائج البحث الذي شخص وضعية الوصم الذي يتعرض له متعاطي المخدرات عبر الحقن، وكذلك لتقديم تقرير عن تطبيق القانون وحقوق متعاطي المخدرات، وقد شمل هذا البحث 300 شخص.

وعرفت الندوة مشاركة خبراء وطنيين ودوليين وممثلي وزارات الصحة، العدل والداخلية وممثلي الأجهزة الأمنية (الدرك، الشرطة، والقوات المساعدة) بالإضافة للجمعيات والمنظمات الحقوقية والجمعيات المتخصصة.

يذكر أن المغرب عرف خلال السنوات الأخيرة تزايدا في عدد متعاطي المخدرات عبر الحقن خاصة في المناطق الشمالية. وحسب تقديرات وزارة الصحة فإن هناك أزيد من 14000 متعاطي للمخدرات عبر الحقن وهذه المجموعة البشرية تعتبر أكثر تعرضا من غيرها للإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب السيدا وفيروس الالتهاب الكبدي» س».

وتؤكد المعطيات المستقاة من الدراسة المنجزة من طرف وزارة الصحة في مدينة الناظور، أن 37% من متعاطي المخدرات عبر الحقن مصابون بفيروس نقصان المناعة المكتسب و90% منهم مصابون بالالتهاب الكبدي «س».

Revue
iomme

بيان اليوم

إدريس اليزمي: المغرب حقق أول تجربة طويلة النفس على الصعيد الكوني في ما يخص جبر الضرر الجماعي

حسن هرماس (و.م.ع)

إدريس اليزمي

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن تجربة المغرب في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي تعد «أول تجربة حقيقية طويلة النفس على الصعيد الكوني»، مقارنة مع تجارب أخرى مماثلة عرفتها بعض الدول.

وأوضح في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش لقاء تابيني احتضنته مدينة بومالن دادس (إقليم تنغير)، بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة الحقوقي الراحل محمد بردوزي، أن تجربة المغرب في جبر الضرر الجماعي تستمد فرادتها من كونها تعكس تطورا في التفكير حول هذه الإشكالية التي كانت موضوع اهتمام «هيئة التحكيم المستقلة للتعويض» التي شكلت أول آلية من آليات تطبيق العدالة الانتقالية في المغرب.

وأضاف أن طول النفس الذي يميز التجربة المغربية في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي يتضح كذلك في أن التفكير في بلورة أفضل التصورات الخاصة بجبر الضرر الجماعي اعتمد مقاربة تشاركية منذ انطلاقته، فضلا عن تعدد المحاور التي يتم الاشتغال عليها في إطار تنزيل برامج ومشاريع جبر الضرر الجماعي على أرض الواقع.

وسجل اليزمي في هذا السياق أيضا الجدية التي لازمت العمل على تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الشق المتعلق منها بجبر الضرر الجماعي من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرا في هذا الإطار بالتنسيق الواسع للمجلس مع هيئات المجتمع المدني، وكذا بعشرات المشاريع التي خرجت إلى حيز الوجود، أو التي هي في طور الإنجاز في جميع المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي في المغرب.

ومن جملة الأسباب التي أضفت طابع التميز على التجربة المغربية في مجال جبر الضرر الجماعي، يقول اليزمي، هناك المبادرات الخاصة بخلق تنسيقيات محلية لهذا الغرض، وفتح مكاتب إدارية جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب إسناد مهمة متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في هذا الإطار، على الصعيد المركزي، لأشخاص ينحدرون من المناطق الجغرافية المعنية بهذا البرنامج خاصة منها منطقتي الريف والجنوب الشرقي.

من جهة أخرى، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الأهمية التي تكتسيها التجربة المغربية، ضمن تجارب كونية أخرى، فيما يتعلق بجبر الضرر الجماعي في الشق المرتبط بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبهذا الخصوص، قال د إدريس اليزمي إن المغرب أصبح يتوفر الآن على قانون عصري للأرشيف، وعلى «مؤسسة أرشيف المغرب» التي ستباشر العمل على ما تتضمنه الأطنان من الوثائق المتوفرة من معلومات ومعطيات حول تاريخ المغرب، مبرزا أن عمل هذه الهيئة لن يتوقف عند حدود الفترة التي اشتغلت عليها هيئة الإنصاف والمصالحة (1956 حتى 1999)، بل سيشمل عمل هذه المؤسسة الحقبة التاريخية لما قبل الاستقلال، والتي توجد عشرات الآلاف من الوثائق الخاصة بها في الخزانات الأجنبية.

وأشار اليزمي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية قصوى ضمن برنامج عمله الخاص بجبر الضرر الجماعي إلى «الجانب التاريخي بمفهومه العلمي الدقيق»، مشددا على ضرورة التفريق بين المبادرات الخاصة بحفظ الذاكرة من جهة، والبحث التاريخي، خاصة في شقه المتعلق بالتاريخ المعاصر، من جهة ثانية.

وأعلن في هذا الصدد أنه سيتم الشروع عما قريب في بناء المعهد المغربي للتاريخ المعاصر داخل حرم كلية الآداب بالرباط، إضافة إلى تنظيم ندوتين علميتين في كل من مدينتي الداخلة (14 و15 دجنبر 2011) وورزازات (23 و24 يناير 2012)، وذلك على شاكلة الندوة العلمية التي نظمت خلال شهر يوليوز الماضي في مدينة الحسيمة.

وإلى جانب الأرشيف والتاريخ، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المحرك الأساسي لتنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، هو الآن بصدد التفكير في خلق متحف وطني لتاريخ المغرب، أو متاحف وطنية تعرف بالحضارة والتاريخ المادي واللامادي للمناطق التي ستتواجد بها هذه المتاحف التي ستكون في الوقت ذاته منفتحة على الفنون العصرية، ومندمجة في محيطها السوسيو- ثقافي والاقتصادي والمعماري والبيئي، وذلك بالشكل الذي من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات أداة فعالة للتنمية المستدامة. وخلص إدريس اليزمي إلى القول إن هذا التصور يندرج ضمن أوراش التفكير المستقبلية، وذلك في إطار ما سيعرفه المغرب من تحولات كبرى في إطار تنفيذ مشروع الجهوية المتقدمة، والتي سيسايرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن طريق خلق لجان جهوية لحقوق الإنسان، عوض المكاتب الإدارية الجهوية المعمول بها الآن، حيث ستضم هذه اللجان النخب المحلية، والمجتمع المدني، والأكاديميين الذين من شأن إسهاماتهم أن تغني التصورات المتوفرة لدى الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين حول مستقبل التنمية الجهوية التي تدمج البعد الحقوقي، ومقاربة النوع للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة منهم الفئات الاجتماعية الهشة.

Revue de presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Allégations de Violations
ادعاءات بالتعرض للانتهاكات

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

في تقرير للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية ضد التعذيب

استمرار قمع مظاهرات مناهضي الفساد بالمغرب ورفض التصريح لبعض الجمعيات

اعتبر التقرير السنوي للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية ضد التعذيب، صدر أول أمس، وتم تقديمه بمقر الأمم المتحد بنيويورك، أن «عدة جمعيات مغربية لم يتم تسوية وضعها القانوني، «في فترة 2010-2011»، «بسبب امتناع السلطات المغربي عن منح وصل التسلم لها»، وذكر التقرير أسماء بعض الجمعيات، منها جمعية النصير للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، وتحدث التقرير السنوي لسنة 2011، عن «قمع مظاهرات سلمية نظمت للدفاع عن حقوق الإنسان، واعتقال بشكل تعسفي لمناهضي الفساد»، كما أشار التقرير إلى الاعتداء على «متظاهرين أمام السفارة الليبية بالرباط تضامنا مع الشعب الليبي». وتحدث التقرير أيضا، عن المضايقات التي تعرض لها الصحفيون، والمتابعات القضائية ضدهم، واعتقال صحفي ورئيس جمعية مستقبل الأرز والأغنام، بعد نشر «مقالات تفضح تهريب أخشاب الارز، من قبل المسؤولين في إقليم ميدلت».

ومن جهة أخرى، أفاد التقرير بإقدام السلطات المغربية، على منع التونسي كمال الجندوبي، رئيس الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وعضو المجلس التنفيذي في المنظمة الدولية ضد التعذيب، من دخول المغرب.

ياسر المختوم

Rev... ...its de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Protestations
احتجاجات

النهار المغربية
يومية مستقلة

وقفة أمام مفوضية اللاجئين بالرباط ضد البوليساريو

دعت "المنظمة المغربية للمواطنة والدفاع عن الوحدة الهيئات الفنية والمنظمات والجمعيات المدنية والحقوقية، إلى المشاركة يوم 28 أكتوبر في وقفة أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط تضامنا مع كافة أقطاب الفن والإبداع الذين يتعرضون للقمع والتهديد في مخيمات تيندوف.

وأوضح بلاغ للمنظمة أنه سيتم خلال هذه الوقفة، التي تنظم بتنسيق مع "الجمعية الدولية للدفاع عن الفنانين الصحراويين"، رفع عريضة لإيقاف الحصار الفكري والفني المفروض على هؤلاء المبدعين، مشفوعة بتوقيعات فعاليات جمعوية وفنية وسياسية تضامنا مع المحتجزين بالمخيمات ومع الفنان الناجم علال الداف، الذي يخوض اعتصاما مفتوحا أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمخيم الرابوني، بسبب ما يتعرض له من تهديد وحرمان، منذ إصدار ألبومه مطلع غشت الماضي ينتقد فيه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية داخل المخيمات.

Revue de ... droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

صحراويون «يحتلون» كلية بالدار البيضاء ويقضون ليلتهم في العراء

المساء

يخوض عدد من «الطلبة الصحراويين»، اعتصاما ليليا لمدة 48 ساعة داخل كلية عين الشق التابعة لجامعة محمد الخامس في الدار البيضاء، احتجاجا على ما يعتبرون إقصاء لهم من التسجيل، فيما يقول مصدر آخر أن إن القانون يفرض على هؤلاء الطلبة أن يتسجلوا في كليات مراكش وأكادير، مشيرا في هذا السياق إلى أن المعنيين بالأمر يريدون تسييس مسألة إدارية محضة عبر اختلاق أجواء الاحتقان والتوتر التي تعرفها بعض المؤسسات الجماعية الأخرى.

وتعود الأسباب التي دفعت «الطلبة الصحراويين» إلى خوض هذا الشكل الاحتجاجي، حسب قولهم، إلى اقتصار إدارة الكلية على تسجيل تسعة طلبة من أصل لائحة بثلاثين طالبا كان قد تقدم بها «الطلبة الصحراويون»، مبررة ذلك بأن طاقتها الاستيعابية لا تسمح بذلك.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Droits des Femmes
حقوق المرأة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

1000 حالة إجهاض يوميا ضحاياها قاصرات وجامعيات يخشين الفضيحة

■ الرباط حنان بكور ■

معدل الإجهاض في المغرب في تنام مستمر. فخلال ندوة صحافية، عقدت أمس بالرباط، قدم أطباء وأساتذة جامعيون وفاعلون جمعويون صورة قاتمة عن تحول العيادات الطبية إلى مجازر للإجهاض، ضحاياها قاصرات وشابات جامعيات وخادمات في البيوت، يخشين الفضيحة والعار.

وفي هذا الإطار، قال الدكتور شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض، إن ما بين 500 و600 حالة إجهاض طبية تسجل يوميا بالمغرب، وما بين 150 و250 حالة أخرى غير طبية، أي تتم بطريقة شعبية على يد «العشابين والقابلات...». وأكد الشرايبي أن «هناك أطباء مختصين في الإجهاض ولا يتعاطون لشيء غيره، مشيرا إلى أن هناك من ينفذ ما معدله حالة واحدة في اليوم، في حين ينفذ آخرون حوالي خمس حالات في اليوم».

وفي تعقيب له على هذه الأرقام، قال الدكتور المناصفي إن الوضع الحالي أصبح يستلزم استصدار قانون جديد ينظم الإجهاض في المغرب، طالما أنه حقيقة مرة لا ينبغي تجاهلها بأي حال من الأحوال.

عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، قالت إن تنظيم الإجهاض في المغرب أصبح أمرا ملحا، طالما أنه يمارس بطريقة سرية ويكلف المجتمع خسائر كبيرة.

ويطرح موضوع تقنين الإجهاض إشكالات عديدة يتداخل فيها ما هو شرعي بما هو طبي، كما يتداخل فيها ما هو مجتمعي ثقافي بما هو قانوني، حيث تتعالى في بعض الأحيان الأصوات المطالبة بالتقنين، خصوصا في بعض الحالات كالاغتصاب وحمل الفتاة القاصر.

● التفاصيل ص 4

Revue de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

أطباء يدقون ناقوس الخطر ويحذرون من تحول بعض العيادات إلى مجازر للإجهاض السري

1000 حالة إجهاض يوميا بالمغرب..ضحاياها قاصرات وجامعيات وخادمات يخشين الفضيحة

■ الرباط- حنان بكور ■

دق أطباء وأساتذة جامعيون ناقوس الخطر، محذرين من «تحول بعض العيادات الطبية في مختلف ربوع المملكة إلى مجازر للإجهاض السري ضحاياها قاصرات وشابات جامعيات وخادمات في البيوت». وفي هذا الصدد، رسمت تدخلات بعض الأطباء، خلال ندوة صحفية عقدت أمس بالرباط «واقعا مظلما عن ظروف الإجهاض في المغرب». وفي هذا الصدد، قال أمين المناصفي، اختصاصي في الأمراض النسائية، إن «ما يحدث داخل بعض العيادات أصبح مخيفا، حيث تتم عمليات واد في الظلام بشكل يومي بعيدا عن أعين السلطات». وأضاف المناصفي، في تدخله أن «حالات كثيرة تعرض عليه تروي تفاصيل مرعبة عن عمليات الإجهاض السري داخل العيادات الطبية»، مشيرا إلى أن «ضحايا هذه العمليات التي تجرى في الظلام شابات جامعيات، وقاصرات يسلمن أنفسهن لمشارط الأطباء في السر خوفا من العار والفضيحة، وكذا خادمات في البيوت يقعن ضحية لأبناء مشغليهم في غالب الأحيان».

وخلال الندوة الصحفية، تم عرض أرقام مخيفة عن معدلات الإجهاض السري بالمغرب. وتفيد المعطيات المتوفرة أن معدلات الإجهاض بالمغرب في تنامي مستمر بلغ حد 800 حالة يوميا، وهي المعطيات نفسها التي طرحتها الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض، قبل حوالي سنة. وما بين 150 إلى 250 حالة أخرى غير طبية، أي تتم بطريقة شعبية على يد «العشابين والقابلات...».

وفي تعقيب له على هذه الأرقام، قال الدكتور المناصفي إن الوضع الحالي أصبح يستلزم استصدار قانون جديد ينظم الإجهاض في المغرب، طالما أنه حقيقة مرة لا ينبغي تجاهلها بأي حال من الأحوال.

وكانت الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض أكدت في تقرير لها أن ما بين 600 إلى 1000 امرأة تجهض يوميا بالمغرب. وهي الأرقام التي لم تؤكدها وزارة الصحة، التي تؤكد أنه ليس هناك إحصاءات محددة في هذا الجانب، طالما أن عملية الإجهاض تتم بطريقة سرية سواء من قبل منفذها أو المتعاطين لها.

من جهته، قال الدكتور شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض، إن ما بين 500 إلى 600 حالة إجهاض طبية تسجل

Revue de Presse de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

يوميا بالمغرب، وما بين 150 إلى 250 حالة أخرى غير طبية، أي تتم بطريقة شعبية على يد «العشابين والقابلات...».

وأكد الدكتور شفيق الشرايبي أن «هناك أطباء مختصين في الإجهاض ولا يتعاطون لشيء غيره، مشيرا إلى أن هناك من ينفذ ما معدله حالة واحدة في اليوم، في حين ينفذ آخرون حوالي خمس حالات في اليوم».

وبخصوص دقة الأرقام ومنهجية الحصول عليها، قال الشرايبي «ليس هناك إحصاءات مدققة ورسمية، كما أن وزارة الصحة لا تتوفر على أرقام في الموضوع»، وذلك راجع، برأيه، «إلى أن عملية الإجهاض تتم بطريقة سرية سواء من قبل الطبيب المنفذ أو المرأة المجهضة، لأن القانون يجرمه جملة وتفصيلا».

إلى ذلك، قالت عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، إن تنظيم الإجهاض في المغرب أصبح أمرا ملحا، طالما أنه يمارس بطريقة سرية ويكلف المجتمع خسائر كبيرة. وأشارت الشنا، في اتصال مع «أخبار اليوم» إلى أنه على البرلمانيين أن يستندوا إلى الجمعيات والمجتمع المدني من أجل إعداد دراسة شاملة تحدد مكامن الخلل، واعتمادها في استصدار قانون ينظم الإجهاض الذي أصبح يمثل آفة خطيرة. وأردفت «طبعا، يجب ألا نقع في الإباحية المطلقة، ولكن المقصود هو التنظيم من خلال العلنية ومنع إجراء الإجهاض بطريقة سرية مثلما يحدث الآن». وأضافت «إن إجراء الإجهاض يجب أن يخضع لشروط معينة من قبل قبول المرأة وإخضاعها لبحث نفسي وتقييم الضرر».

ويطرح موضوع تقنين الإجهاض إشكالات عديدة بتداخل فيها ما هو شرعي بما هو طبي، كما يتداخل فيها ما هو مجتمعي ثقافي بما هو قانوني، حيث تتعالى في بعد الأحيان الأصوات المطالبة بتقنينه، خصوصا في بعض الحالات، كالاغتصاب وحمل الفتاة القاصر.

وأكد الدكتور شفيق أن الأرقام التي طرحها، هي أرقام أكدتها «الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة»، والتي أنجزت دراسة ميدانية في الموضوع.

وتسعى جمعية محاربة الإجهاض، التي تأسست قبل حوالي سنتين، إلى «دعم التربية الجنسية والتخليق، فضلا عن تشجيع موانع الحمل داخل إطار الزواج وخارجه»، يقول الدكتور الشرايبي، ويضيف أن «الجمعية تفتح المجال أمام إمكانيات الحديث عن التربية الجنسية داخل الأسرة والمدرسة والجمعيات، من أجل التحذير من الحمل خارج إطار الزواج، وما ينتج عنه من عواقب». وبرأي المتحدث ذاته، فإن الحمل خارج إطار الزواج، يؤدي إلى عدة آفات، منها على وجه الخصوص الانتحار نتيجة عدم الحصول على مساعدة الأسرة والمجتمع، أو الانفصال عن العائلة، إلى جانب الدخول في عالم الدعارة. وأكد الشرايبي أن «مخاطر الحمل خارج إطار الزواج يجب التصدي لها، وذلك من خلال التوعية وسن قانون يبيح الإجهاض في حالات معينة، وخاصة في حالة الاغتصاب أو زنا المحارم، أو المرض العقلي، وكذا تشوهات الجنين...».

Revue de Presse du Conseil N

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Droits de l'Enfant
حقوق الطفل

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

مشروع قانون للناصري يحمي أطفال المراكز من سوء المعاملة

■ الرباط، أخبار اليوم ■

صادق مجلس الحكومة صباح أول أمس الثلاثاء على مشروع قانون يعيد الاعتبار لأطفال مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج ويحميهم من أي إساءة في المعاملة. ومنع المشروع الذي تقدم به وزير العدل محمد الطيب الناصري على الموظفين العاملين بالمراكز استعمال القوة أو أي نوع من العنف اتجاه النزلاء الأطفال، باستثناء حالة الدفاع الشرعي عند المقاومة على أن يكون ذلك في حدود ما هو ضروري. وحرم مشروع الناصري، الذي أحيل مباشرة على مجلس النواب، بمنع أي موظف بالمركز لأي شكل من أشكال استغلال النزلاء الأطفال من خلال دفعهم إلى الاشتغال لفائدة العاملين بالمركز أو الخواص أو لحساب هيئة خاصة أو مرفق عام. غير أن القانون الجديد الذي سينتظر خروج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي نص عليه الدستور الجديد خول لمدير المركز تنظيم شغل يقوم به النزلاء لفائدة الخواص أو مرفق عام بناء على امتياز بموجب اتفاق إداري، يحدد على الخصوص شروط التشغيل والأجر المخصص له مع احترام العطل الأسبوعية وباقي أيام العطل الأخرى.

وضمانا لممارسة النزلاء لحقوقهم الاعتقادية ألزم مشروع الناصري بأن تتضمن مراكز الحماية العناية الروحية والفكرية لكل طفل نزيل بها وتوفر الإطار الملائم لتحقيق العناية الروحية بالنزيل، كما سمح القانون الجديد للنزلاء بالاتصال بالمرشد الديني الذي يتكلف بتعليم النزلاء مبادئ الدين الأولية. لكل نزيل الحق في التوصل بالكتب والصحف والمجلات على نفقته وذلك بعد خضوعها للمراقبة.

إلى ذلك، وتجنبا للأوضاع المزرية التي تعاني منها مراكز حماية الأطفال وإعادة الإدماج، فرض مشروع الطيب الناصري أن يكون تصميم المراكز منسجما مع أهداف مشروعه التربوي الذي يهدف إلى تنمية المدارك الحسية والفكرية للأطفال، وإتاحة فرص التواصل بينهم وإشراكهم في الأنشطة التربوية والرياضية وتنظيم أوقات فراغهم وفضاءات تضمن كل متطلبات الصحة والكرامة الإنسانية.

كما حث المشروع على ضرورة توفر المراكز على وسائل الحماية والتدخل لتأمين سلامة النزلاء، كما يجب أن تشتمل غرف النوم على مراقد لائقة، وأن تتضمن شروط الراحة والكرامة مع تخصيص غرفة مجهزة للمربي المكلف بالحراسة الليلية تيسر وجوده مع النزلاء طيلة فترة الليل، بالإضافة إلى ضرورة توفر المركز على وحدة صحية مجهزة بالمعدات والأدوية الضرورية لتقديم العلاجات والإسعافات المناسبة للنزلاء المرضى المصابين بأمراض مزمنة. وفي حالة تجاوز عدد النزلاء للطاقة الاستيعابية للمركز، خول الناصري للمدير قبول إيداع الطفل بصفة مؤقتة على أن يشعر الجهة القضائية المختصة والسلطة المكلفة بحماية الطفولة وإعادة الإدماج.

في سياق ذي الصلة، أعطى المشروع صلاحيات واسعة لمدير المركز في حالة دخول أي نزيل في إضراب عن الطعام، حيث أوجب عليه إشعار القاضي المختص والنيابة العامة والسلطة المكلفة بحماية الطفولة وإعادة الإدماج، مع إمكانية إجبار النزيل المضرب عن الطعام على التغذية إذا أصبحت حياته معرضة للخطر، بناء على توجيهات الطبيب وتحت مراقبته.

وضمانا لحسن سير المراكز المخصصة للأطفال المتخلى عنهم والأحداث سمح المشروع بإمكانية قيام المنظمات الحقوقية أو الجمعيات بزيارة النزلاء بترخيص من السلطة المكلفة بحماية الطفولة وإعادة الإدماج، كما مكن أعضاء التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي بعد الترخيص لهم من زيارة رعايا لهم من نزلاء المراكز بعد إدلائهم بما يثبت صفتهم.

Revue de Presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Droits Economiques Sociaux et Culturels
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

التجديد

أرقام صادمة عن المخدرات بالمغرب

30 % من السجناء يستهلكونها والعدوى تنتقل بسرعة بينهم

أكد الدكتور جواد عماري، من إدارة السجون أمس الأربعاء بالرباط، أن 30 % من السجناء بالمغرب يستعملون المخدرات. وأظهر عمار خلال تقديمه لدراسة حول تعاطي المخدرات داخل السجون همت 635 سجين(600 رجل و35 امرأة)، بندوة وطنية حول «من أجل مقاربة للتعاطي مع مستعملي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان»، المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المخدرات المستعملة تتمثل في القنب الهندي 40 % والكحول المصنع من لدن السجناء 50 % والمخدرات الصلبة 11% والمنشطات 14%. وأكدت الدراسة التي همت جميع جهات المغرب أن المخدرات أحد الأسباب الكبيرة التي تؤدي إلى السجن، وأن السجناء معرضون أكثر للتعاطي للمخدرات لأنهم شريحة هشة، والكثير من الشباب المسجونين ليس لهم وعي بمستقبلهم. وأن العدوى تنتقل بسرعة كبيرة بالسجن، وتزيد نسبة التعرض للعدوى. وكشف المصدر ذاته أن السلطات ترفض الاعتراف بالمخدرات داخل السجون، معتبرا أن المغرب يضم حوالي 60 ألف سجين و80 ألف سجين يدخلون إلى السجن سنويا، و80 % من السجناء لهم أقل من 39 سنة. وقال إن الزوار والموظفين هم المتسببون في دخول المخدرات إلى السجن ب22.9 و19 % على التوالي، معتبرا أن الوضع كارثي بالوسط السجني. وكشف عرض تركيبي لنتائج البحث المنجز عند 300 متعاطي للمخدرات(91% رجال و9% نساء) أن 48 % من الرجال يعتبرون أن صحتهم متدهورة للغاية، و 96 % من النساء يتعاطون للدعارة من أجل الحصول على المخدرات.

في بحث حول 300 شخص:

96 % من النساء يتعاطون للدعارة من أجل المخدرات

وأظهرت الدراسة المقدمة من طرف البروفيسور حكيمة حميش، رئيسة جمعية محاربة السيدا، الاستعمال الكبير للهروين والكحول وباقي المخدرات الأخرى، فضلا على أن 26 % من العينة تم سجنهم لأنهم استعملوا المخدرات.

واعترف أزيد من نصف مستعملي المخدرات أنهم تعرضوا لخروقات من طرف الشرطة، ونفس النسبة أيضا أكدوا أنهم تعرضوا للخروقات بقطاع الصحة و70 % بالوسط، بالإضافة إلى أن خمسهم تعرضوا للاعتقال غير الإنساني. وعبر 61 % من المستجوبين أنهم ضحايا شبكات المهربين ويجبرونهم على إعادة بيع المخدرات، و29 شخص أكدوا أنهم أرسلو إلى ضريح بويا عمر (وهو مركز يتم فيه ربط المواطنين بالسلاسل). وقالت حميش إن خروقات حقوق الإنسان لدى مستعملي المخدرات بدت واضحة.

خالد مجدوب

Revue de Presse des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Personnes aux besoins spécifiques
ذوو الاحتياجات الخاصة

الصباح
يومية مغربية شاملة

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة البند 142 من الدعامة 14، على ضرورة الاهتمام بتيسير إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة المدرسية، كما يدعو المخطط الاستعجالي، من خلال قطب "تعميم التمدرس"، والمشروع رقم 7، إلى إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة من الناحية التربوية.

لكن واقع الحال يؤكد أن الدولة أدارت ظهرها لهذه الفئة من التلاميذ، بعد أن فشلت كل المخططات في احتواء الوضع، وأصبح المعاقون، ممن هم في سن التمدرس، آخر من يفكر فيهم، فالأقسام المدمجة، على قلتها، تعيش على وقع العديد من الاختلالات، ليس آخرها الجمع بين تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة المختلفة في قسم واحد، وتكليف مربية واحدة بالإشراف عليهم، ناهيك عن غياب الولوجيات داخل المؤسسات التعليمية.

أما الجمعيات التي تكد وتجتهد في هذا المجال، فإنها لا تتلقى من الدولة الدعم الكافي للقيام بمهمتها، ما يجعل آباء التلاميذ المعاقين يحسون أنهم "منسيون".

Revue de P... its de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

تلاميذ معاقون يكتشفون العالم في أقسام مدمجة

مدارس عمومية تخصص أقساما لتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة

الجمع بين إعاقات مختلفة يعيق عمل المربيات (خاص)

يعيشون في عالم تفاصيله مختلفة، ويتخبطون في واقع غير الواقع. إنهم أطفال في عمر التمدرس، لكنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. أطفال حرمتهم إعاقتهم، سواء الذهنية أو الحركية، من الالتحاق بالمقاعد الدراسية، وحتى اللعب مع أقرانهم والتحدث عن أحلام الطفولة وطموحاتها الكبيرة. حرمتهم الإعاقة ذاتها من الدفاع عن حقوقهم وأشياء أخرى.

ولأن هؤلاء الأطفال من حقهم أن يقصدوا أيضا المدارس، أعدت لهم أقسام مختصة، فيها يتعرفون على العالم ويلتقون الأشخاص من غير عائلتهم، ويكتسبون مهارات التواصل والتعلم وغيرهما. ورغم أن الكثير يعتبر أن تلك الأقسام التي تحتضنها بعض المدارس العمومية، غير كافية، إلا أنها تفي بالغرض على الأقل، وتحقق جزءا من الهدف.

مدرسة ابن سينا بنيابة الفداء درب السلطان باكاديمية البيضاء، من بين المدارس التي حرصت على إعداد أقسام مدمجة لذوي الاحتياجات الخاصة، إذ اختارت قسمين بالطابق الأرضي خصصتهما للأطفال الذين يعانون الإعاقة الذهنية. وككل المدارس، جهزت المدرسة القسمين ليكونا مناسبين للأطفال، فالألوان فاتحة لجذب انتباههم، والألعاب مختلفة تناسب كل الحالات، وحتى الإكسسوارات ملائمة لوضعيتهم الصحية. ومن أجل أن يحظى الأطفال بكامل العناية، عينت بالقسمين مربية ومساعدتها، حريصتين على تقديم كل خدماتهما للتلاميذ من نوعية خاصة.

يحاول الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، تشكيل صور لرسومات كارتونية مختلفة من البوزل. اختلفت من طفل إلى آخر، حسب وضعيته وحالته الصحية، حسب ما أكدته إحدى المربيتين. نظرات الأطفال لم تفارق بعضهم البعض ولا المربيتين، وكأنهم خافوا أن تغادرا القسم وتتركاهم لوحدهم. أصواتهم كانت تعلو بين الفينة والأخرى. أحدهم كان يتحدث بكلمات غير واضحة، وكأنه يحاول كسر جدار الصمت الذي كان يخيم على المكان، ثم بدأ آخر في عرض بعض مهاراته، مؤكد أنه أنجز المهمة دون مساعدة من أحد، فيما وضع البعض الآخر كل تركيزه في قطع البوزل التي أمامه محاولا تحدي إعاقته.

تقول حكيمة عمار المغاري، مربية الأطفال، التي اختارت الأقسام المدمجة بعد أن اشتغلت 20 سنة في الأقسام العادية، إن وضعية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، سيما المعاقين ذهنيا، تحتاج إلى مجهود أكبر، وإلى تقنيات مختلفة من أجل التواصل معهم، وأيضا تعليمهم بعض الحروف والأرقام، مضيفة أن الهدف الأسمى، هو إدماج البعض منهم في الأقسام العادية أو حتى في أقسام الحضانة.

وأوضحت المتحدثة ذاتها أنها تحاول خلال الحصص التي تمتد من الاثنين إلى يوم الجمعة، تعليم الأطفال المعاقين ذهنيا أمورا قد يعتبرها الكثيرون عادية، كتحية الآخرين والرد عليها، واحترام الغير، واللعب مع الجماعة واحترام الأسبقية، بالإضافة إلى التعرف على الزمن وعلى أيام الأسبوع، وعلى ما يخص المكان.

إلى ذلك، ورغم أن إحداث الأقسام المدمجة لذوي الاحتياجات الخاصة، سواء كان بمجهودات وزارة التربية الوطنية، أو من خلال شراكات مع الجمعيات ذات الاهتمام بهذه الفئة من التلاميذ، يعد من الخطوات الإيجابية، إلا أن الأمر تعترضه عدد من المشاكل، أهمها غياب دورات تكوينية للمربيات، وأيضا الأدوات الخاصة والمساعدة لتحقيق الهدف المتوخى من تلك المبادرة.

إيمان رضيف

Revue

الصباح
يومية مغربية شاملة

قسم وحيد للأطفال المعاقين بنيابة كلميم

يعيش الأطفال في وضعية إعاقة، والذين يتابعون دراستهم داخل القسم الوحيد المحدث لهذا الغرض داخل مدرسة الداخلة بكلميم، في أوضاع صعبة للغاية، إذ يضم بداخله جميع حالات الإعاقة المعروفة من صم وبكم وإعاقة ذهنية وإعاقة حركية، ما يعقد مهمة الأستاذ المشرف على التدريس، علما أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، جمع كل أنواع الإعاقات داخل قسم واحد، حتى تكون عملية التواصل سهلة.

وأكد مصدر موثوق داخل نيابة التعليم بإقليم كلميم أن النائب الإقليمي مازال يتماطل في فتح الأقسام المدمجة الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة التي تم إحداثها بالمدينة لهذه الفئة في إطار المخطط الاستعجالي للتعليم، مع العلم أن مبالغ مالية مهمة صرفت لهذا الغرض، كما أن صاحب مشروع F1P7، راسل النائب الإقليمي أكثر من مرة في الموضوع دون نتائج تذكر، خاصة أن المشروع، يضيف المصدر ذاته، استوفى جميع المراحل المواكبة لتهيئته من خلال مد النيابة بالعديد من المعطيات التي تهم التشخيص وتلقي تكوينات على صعيد الأكاديمية واقتراح أسماء أساتذة مكونين للتدريس.

وفي اتصال "الصباح" بغرنيط البدالي، باحث مهتم بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وأب لطفل في وضعية إعاقة، أكد أنه، رغم المجهودات المبذولة من قبل المسؤولين، فإن عملية إدماج هذه الفئة من الأطفال تواجه عدة عراقيل، منها قلة أطر التدريس المختصة بالجهة وانعدام النقل المدرسي بالنيابات، ما يحرم عدة أطفال من ذوي الحاجات الخاصة من التمدرس، بالإضافة إلى عدم وجود مركز جهوي للترويض من شانه المساهمة في إدماج هؤلاء الأطفال وتأهيلهم صحيا. وأضاف غرنيط أنه "حتى نساهم جميعا في نشر ثقافة المواطنة ومحاربة الإقصاء الاجتماعي وبناء المجتمع التنموي الحداثي المتضامن الذي دعا إليه صاحب الجلالة محمد السادس، أصبح تدخل المصالح الاجتماعية بكل من الولاية والعمالة التابعة لها والمجالس المنتخبة ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووكالة التنمية الاجتماعية، ضروريا قصد توفير ظروف مريحة لإدماج هؤلاء الأطفال في الحياة المدرسية، لأن هذه المهمة الصعبة تتجاوز مصالح الأكاديمية".

من جهته، أكد محمد الأساوي، منتخب وفاعل جمعوي بإقليم أسا أن المسؤولين بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وفروا وجهزوا لهذا الغرض مجموعة من الأقسام وكونوا ثلة من الأساتذة للقيام بهذه المهمة الصعبة، غير أنه سُجل نقص كبير في الولوجيات ووسائل النقل.

في هذا الصدد نشير إلى أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المادة 23 دعت إلى تيسير ولوج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة إلى الوسط المدرسي، كما أن جلالة الملك أكد في الرسالة الملكية لمناسبة الاحتفال بالذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان "نعلن عن المصادقة عن الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصون كرامتهم تأكيدا للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا".

يذكر أن أكاديمية جهة كلميم السمارة تتوفر على 12 قسما مخصصا للمتمدرسين من ذوي الحاجات الخاصة، وخضع الأساتذة المهتمون لتكوين خاص. وحسب مسؤول بالمصلحة الخاصة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة كلميم السمارة، فإن هذا الاهتمام بهذه الفئة من التلاميذ جاء تفعيلا لما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة البند 142 من الدعامة 14 الذي يؤكد على تيسير إدماج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في الحياة المدرسية والمخطط الاستعجالي من خلال قطب تعميم التمدرس والمشروع رقم 7 الذي يدعو بوضوح إلى إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة.

(كلميم) ا . ا

Revue de presse droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Justice
العدالة

المساء
ALMASSAE

نقابة الصحافيين المغاربة عبرت عن أسفها على عدم تحمّل القضاء مسؤوليته التاريخية

قيادات سياسية وهيئات حقوقية تستنكر إبقاء نيني خلف القضبان

الرباط
المساء

خلف تاييد محكمة الاستئناف، يوم الاثنين الماضي، الحكم الصادر ابتدائيا ضد رشيد نيني، الرئيس المؤسس لـ«المساء»، والقاضي في حقه بالحبس النافذ لمدة سنة وباداء غرامة مالية قدرها ألف درهم، موجة استنكار في صفوف الإعلاميين والسياسيين والحقوقيين على اختلاف الوانهم وتوجهاتهم.

وعبر عدد من السياسيين، في تصريحات ادلوا بها لـ«المساء»، عن تضامنهم المطلق مع رشيد نيني، واصفين الحكم بـ«القاسي» والذي لا يتماشى مع منطوق وروح الدستور الجديد.

وأكد سياسيون، على اختلاف انتماءاتهم، ان بقاء نيني خلف القضبان بسبب ارائه يعتبر ضربة لحرية الرأي والتعبير في المغرب، وإساءة إلى القضاء الذي أصبح سلطة في العهد الجديد.

وفي السياق ذاته، عبرت نقابة الصحافيين المغاربة عن استيائها من هذا الحكم، معلنة عن أسفها على «عدم تحمل القضاء مسؤوليته التاريخية بالحكم ببراءة الزميل رشيد نيني بعد إدانته بموجب القانون الجنائي عوض قانون الصحافة».

وأكدت النقابة، في بيان لها توصلت «المساء» بنسخة منه، تضامنها «مع الزميل رشيد نيني وأسرته الصغيرة والكبيرة وطاقم جريدة «المساء» والعاملين بها»، مشددة على «صموده ودفاعه المستميت عن حرية الصحافة وانسحابه من جلسة المحاكمة، احتجاجا على محاكمته بالقانون الجنائي بدل قانون الصحافة».

ودعت النقابة المذكورة، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، الصحافيات والصحافيين وجميع القوى الحية في هذا البلد إلى مواصلة كافة أشكال التضامن مع الزميل نيني في محنته؛ مطالبة الدولة، من جديد، بتحمل مسؤوليتها تجاه ما تعانيه الصحافة والصحافيون من تضييق في هذه الآونة، ضدا على روح ومنطوق الدستور الجديد الذي يكفل حرية الصحافة والرأي والتعبير وسيادة وتطبيق القانون.

وفي موضوع ذي صلة، سجل المجلس الوطني لمنظمة التجديد الطلابي بعد المؤتمر الوطني الرابع، في بيان ختامي له، استمرار التضييق على حرية الصحافة والإعلام من خلال استمرار محاكمة الصحفي رشيد نيني، وتهديد صحفيين آخرين بالمتابعة القضائية، مما ينسف شعارات حرية التعبير والإعلام المرفوعة رسميا ويتعارض مع المطلب الشعبي المتمثل في تحرير الإعلام وإطلاق الحريات.

واستنكر المجلس استمرار اعتقال الصحفي رشيد نيني، مطالبا بإطلاق سراحه عاجلا، ومجددا المناداة بتحرير الإعلام وفتحه أمام كل التشكيلات والحساسيات الاجتماعية والسياسية والطلابية، والكف عن مسلسل التضييق لحرية الصحافة والإعلام.

Revue de Presse ... National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

لا يمكن القبول من بلاد دخلت مرحلة جديدة بإبقاء نيني داخل السجن

يونس مجاهد.. رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية

«لا يقبل من بلاد دخلت مرحلة جديدة أن يبقى رشيد نيني في هذا الوضع داخل السجن. وقد اجتمع أعضاء المكتب التنفيذي، صباح أمس الأربعاء، من أجل اتخاذ خطوات لطرح القضية سياسيا، لأنه لا يمكن في المغرب محاكمة صحفي بالقانون الجنائي بدل قانون الصحافة، والبلاد مقبلة على الدخول في مرحلة جديدة وبدستور جديد. وأنا أعتقد أنه في غضون الأيام المقبلة ستخرج النقابة بقرارات في هذا الموضوع بعد مناقشات وجهات نظر أعضاء المكتب التنفيذي».

الحكم له خلفيات سياسية ويهدف إلى ترهيب الصحافيين

عبد الرحمن بنعمرو.. نائب الأمين العام لحزب الطليعة الديمقراطي

«محاكمة رشيد نيني تخللتها خروقات قانونية وشكلية، لأن الدعوى المنسوبة إلى نيني تتعلق بقانون الصحافة الذي يوفر ضمانات أكثر أثناء المحاكمة بدل القانون الجنائي. وأنا أعتبر أن للحكم خلفيات سياسية، ويدخل في إطار التضييق على الصحافة المستقلة، ويرمي إلى إرهاب الصحفيين ومديري المؤسسات الصحفية، ودفع الجريدة إلى الإفلاس ماليا في النهاية.. إن الصحافة وسيلة لتصريف حرية الرأي والتعبير، ولا يمكن في الوقت الراهن المساس بهذه الحريات».

المحاكمة تعبر عن رجوع إلى الوراء

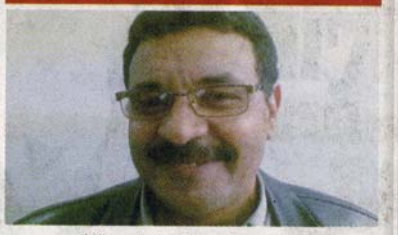

محمد العوني.. رئيس منظمة حريات التعبير والإعلام

«استغربنا هذه المحاكمة منذ انطلاقها، واعتبرنا أنها جاءت خارج السياق، وتعبر عن رجوع وارتداد إلى الوراء، في الوقت الذي كان فيه المغاربة يتطلعون، مع انبثاق ربيع الديمقراطية في المنطقة العربية والمغاربية، إلى اتساع هامش الحريات، إلا أنه وقع العكس، وأحالت المصالح الأمنية رشيد نيني على المحكمة، وهذا واحد من المعطيات البارزة التي تؤكد أن هناك محاولة للاستمرار في المس بالحريات وقمع كل أشكال التعبير الحر في المجال الإعلامي وغيره؛ وما تتعرض له حركة 20 فبراير نموذج آخر لسياسة التعسف والاعتداء على حقوق الإنسان، رغم ما ورد في المراجعة الدستورية الأخيرة؛ وقد كنا ننتظر إطلاق سراح رشيد نيني وتوسيع مجالات التعبير فإذا بإجراءات الانتقام وتصفية الحسابات تكرس نموذج القمع».

Revue de Presse du Conseil National de la Presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Prisons
سجون

أخبار اليوم المغربية

رفض الاستجابة لطلب وكيل الملك بإزالة الخيط من شفتيه

سجين يخيط فمه احتجاجا على إبقائه في الاعتقال الاحتياطي بدون محاكمة

■ محمد حرودي ■

خلافا لطقوس اتباع البوعزيزي القائمة على إحراق الذات، اقدم صباح أول أمس الثلاثاء، الشاب محمد رحمون البالغ من العمر 36 سنة وهو متزوج وأب لطفلين، والقابع بسجن عين قادوس بفاس على ذمة الاعتقال الاحتياطي، على خياطة شفتيه والامتناع عن الأكل والشرب والكلام.

وقال الشاب السجين المعتقل تحت رقم 73243 بالسجن المدني عين قادوس، في بلاغ وزعته عائلته على نطاق واسع، وحصلت «أخبار اليوم» على نسخة منه، إن « قرار خياطة فمه المرفق بإعلانه الإضراب عن الطعام والكلام، يأتي احتجاجا على إبقائه في السجن دون محاكمة وعلى تلكؤ السلطات القضائية في الاستجابة لطلب فتح تحقيق نزيه في الملف الذي قاده إلى السجن نهاية شتنبر الماضي».

و هدد الشاب السجين في ذات البلاغ بالإبقاء على فمه مَخيطا، حتى إنصافه وإعادة فتح ملفه من جديد، حيث اتهم شرطة فاس بإرغامه على توقيع محاضر الاستماع إليه وفبركة ملف اتهامه واعتقاله بناء على اعترافات كيدية من قبل أحد مروجي المخدرات بمدينة فاس، والذي سقط بيد الأمن فأتى على ذكر اسمه ضمن لائحة مساعديه في ترويج المخدرات الصلبة.

وأشهر الشاب السجين في وجه معتقليه شهادة من أحد الشهود مصحوبة الإمضاء بمقاطعة جنان الورد بفاس بتاريخ 24 اكتوبر الجاري، يبرئه فيها من تهمة الاتجار في المخدرات، فيما ردت مصالح الأمن المعنية بكون الشاب المعتقل تم توقيفه بناء على مسطرة مرجعية لأحد مروجي المخدرات، مؤكدة أن محاضر الاستماع إليه تضمنت اعترافا تفصيليا بالمنسوب إليه.

وأفادت مصادر مطلعة من داخل السجن أن مسؤولا قضائيا زار الشاب السجين بالسجن فور علم السلطات القضائية بأمر إقدامه على خياطة فمه وما ترتب عن ذلك من تدهور في حالته الصحية لإصابته بمرض بالقلب كان يخضع بخصوصه للعلاجات الطبية بالمستشفى الجامعي بفاس قبل اعتقاله بمدينة الناظور.

وأردفت ذات المصادر أن الشاب محمد والذي كان في حالة نفسية صعبة للغاية لم يستطع الإجابة عن أسئلة المسؤول القضائي بعد أن أغرقت الدموع عينيه وسال الدم من شفتيه، واكتفى بترديد عبارات غير مفهومة تؤكد حجم المعاناة التي يعيشها. كما رفض نزع الخيط من شفتيه استجابة لطلب وكيل الملك بابتدائية فاس والذي وعده بإعادة النظر في ملابسات اعتقاله وتوقيفه وكذا التهم المنسوبة إليه.

وقد اضطرت النيابة العامة إلى إلغاء عملية إحضار الشاب المتهم من السجن إلى المحكمة الابتدائية بفاس، حيث كان من المنتظر إحالته زوال أول أمس الثلاثاء على الجلسة، وذلك نظرا لتشبثه بإبقاء فمه مَخيطا.

وعلمت «أخبار اليوم» من عائلة الشاب محمد رحمون، في اتصال هاتفي أجرته معها، أن «ابنها الذي يعيل أفراد أسرته الصغيرة وعائلته الكبيرة التي تعاني الفقر المدقع والمكونة من 15 فردا، توجه أواخر شتنبر الفائت إلى مدينة مليلية لجلب «ملابس الخردة» بغرض بيعها بفاس، غير أن السلطات الأمنية القت عليه القبض، واستمعت إليه ثم رحلته إلى مدينة فاس بناء على مذكرة بحث أنجزت في حقه من قبل أمن المدينة، ليفاجأ بأنه مطلوب في ملف ترويج المخدرات».

و أضافت العائلة في حديثها للجريدة أن «السلطات الأمنية لم تتوقف عند هذا الحد بل حررت مذكرات بحث في حق اثنين من أشقاء ابنها السجين تتهمهم فيها بترويج المخدرات، ومن بينهم يوسف الشقيق الأصغر لمحمد المعتقل، البالغ من العمر 13 سنة والذي يدرس بالمستوى الثاني إعدادي».

Revue de

الصباح
يومية مغربية شاملة

ضبط أزيد من كيلوغرام من الشيرا بسجن عكاشة

كشفت مصادر مطلعة أن دورية مكونة من بعض حراس سجن عكاشة بالدار البيضاء تمكنت، في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء الماضي، من إحباط محاولة إدخال كمية تزيد عن الكيلوغرام من المخدرات.

وعلمت الصباح من مصادر مطلعة أن عناصر الدورية فوجئت بكمية المخدرات ملقاة على الأرض وملفوفة في كيس بلاستيكي، قبل أن يتبين أن سجناء كانوا يهدفون إلى إدخالها إلى السجن بتواطؤ مع آخرين كانوا خلف سوره.

وكشفت مصادر الصباح عن طرق جديدة يلجأ إليها السجناء من أجل إدخال المخدرات إلى السجن بعد تشديد المراقبة عليهم، إذ يتفق السجين مع شركاء له على وقت محدد من أجل إدخال المخدرات إلى السجن، وغالبا ما يكون ليلا حتى لا ينكشف أمرهم، إذ يرمي بحبل طويل من فوق سور السجن ويلصق به الشركاء الموجودين بالخارج كمية المخدرات، ثم يعمدون إلى سحبه على أن يدخلوه إلى الزنزانة التي يبيتون فيها.

واعتبرت مصادر الصباح أن الكميات التي يحاول السجناء إدخالها إلى السجن غالبا ما تكون قليلة، حتى يسهل عليهم الأمر، غير أن الكمية الأخيرة تطرح أكثر من علامة استفهام.

وكشفت المصادر ذاتها أن الحراس سبق أن أفشلوا في محاولة سابقة إدخال ١٠٠ غرام من المخدرات ومجموعة من أوراق تلفيف الحشيش، وفي عملية ثانية ضبطوا كمية من «النفحة» ومجموعة من «كتيبات» النيترو وسكينين كبيري الحجم. وحجز موظفو السجن، خلال بعض عمليات التفتيش التي تتم داخل الزنازين بين القينة والأخرى، بعض الأدوات التي يستعملها بعض السجناء من أجل إدخال المخدرات إلى السجن.

وعلمت الصباح أن غياب تحفيز مادي للسجناء الذين يحبطون مثل هذه العمليات، على غرار ما هو معمول به من قبل إدارة الجمارك، غالبا ما يساعد على سهولة إدخال المخدرات إلى السجن، وتصبح المهمة أسهل في حال استقطاب تجار المخدرات أحد موظفي السجن إلى صفوفهم.

الصديق بوكزول

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'

المساء
ALMASSAE

مندوبية السجون تستعد لبيع وعاء عقاري خاص بالسجون مساحته 4 آلاف و500 هكتار

إسماعيل روحي

قال ماني حمادي، رئيس المرصد المغربي للسجون، إن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، سواء باعت بعض السجون القديمة التابعة لها أو أغلقتها، فإن هذا الأمر سيؤثر على أوضاع السجناء، مضيفا في تصريح لـ«المساء»، تعليقا على تصريحات حفيظ بنهاشم ليومية «ليكونوميست» حول عزم المندوبية بيع الوعاء العقاري لعدد من السجون القديمة، أن المندوبية إذا أغلقت سجنا واحدا فقط فإنه سيؤثر على أوضاع السجناء.

واعتبر حمادي أن عدد المعتقلين داخل السجون اليوم يتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه السجون بأكثر من 50 في المائة، موضحا أن إنقاص مؤسسة سجنية تستوعب عددا من المعتقلين سيؤثر على أوضاع السجناء.

وشدد حمادي على أنه إذا كان البيع الذي تحضر له إدارة السجون يأتي في إطار برنامج متكامل ومخطط واضح، يقوم على إعادة بناء سجون عصرية تكون مناسبة لقضاء السجين عقوبته في ظروف جيدة، فإن هذا المخطط أمر مقبول.

وكشف بنهاشم عن خطة تعدها مندوبيته بتعاون مع وزارة المالية وإدارة الأملاك المخزنية من أجل بيع الوعاء العقاري الخاص ببعض السجون القديمة التي أغلقت، معتبرا أن مندوبيته أغلقت ثمانية سجون يعود بناؤها إلى حقبة الاستعمار الفرنسي من بينها سجن «غبيلة» بالدار البيضاء والسجن القديم بتطوان وخريبكة وبني ملال.

وشدد بنهاشم على أنه في مقابل عمليات الإغلاق يتم تجديد وبناء وحدات سجنية جديدة برسم السنة الجارية 2011 بمبلغ استثماري إجمالي حدده في 325 مليون درهم، مضيفا أن مندوبيته تستعد لبيع وعاء عقاري تصل مساحته إلى 4 آلاف و500 هكتار خلال الأشهر المقبلة نتجت عن إغلاق السجون القديمة المذكورة التي لم تعد صالحة لاستقبال السجناء.

واعتبر بنهاشم أن إدارة المكتب الشريف للفوسفاط مهتمة باقتناء 2200 هكتار من الأراضي المحيطة بالسجن الفلاحي العدير قرب مدينة الجديدة، مؤكدا في الوقت ذاته أن إدارة السجون وإعادة الإدماج وظفت 3000 شخص منذ إنشائها سنة 2008 موزعة بين الحراس والقادة والمساعدين الاجتماعيين والممرضين من خلال مركز التدريب الذي افتتح بمدينة تيفلت.

وكان التقرير الأخير للمرصد المغربي للسجون أكد أن نسبة الاكتظاظ بها تتراوح ما بين 50 و 200 في المائة.

وأورد التقرير أن عدد الوفيات المسجلة بمختلف المؤسسات السجنية سنة 2009، وصل إلى 133 حالة وفاة أو انتحار، مقابل 125 حالة فقط خلال سنة 2008. مضيفا أن عدد نزلاء المؤسسات السجنية ارتفع في ظرف سنة بنسبة 2 في المائة، حيث انتقل من 51 ألفا و623 سجينا في شتنبر من العام 2009 إلى 63 ألفا و124 سجينا خلال نفس الشهر من السنة الماضية، يتوزعون على حوالي 42 في المائة من السجناء الاحتياطيين، و58 من المحكومين بصفة نهائية. ويشكل الذكور الأغلبية المطلقة لنزلاء السجون؛ إذ يمثلون حوالي 97.5 في المائة، بينما لا تتعدى نسبة النساء 2.5 في المائة.

Revue de presse - Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الشرطة تتعقب المخدرات بالسجن المركزي

كشفت مصادر مطلعة أن وكيل الملك بابتدائية القنيطرة أمر الشرطة القضائية بزيارة السجن المركزي لإجراء أبحاث معمقة في ظروف وملابسات حيازة بعض النزلاء لكمية من المخدرات وهاتف نقال ومبلغ مالي.

هذا الانتداب القضائي الموجه إلى الشرطة القضائية جاء في أعقاب ضبط إدارة السجن المركزي بالقنيطرة، يوم الإثنين الماضي لما يزيد عن 300 غرام من مخدر الحشيش وكمية من أوراق التلفيف وجهاز هاتف محمول ومبلغ مالي بحوزة سجين مدان بثلاثين سنة سجنا نافذا من أجل القتل العمد.

Revue de Press

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

في الميزان

الإيدز في السجون

يتساءل الجميع عن دور مؤسسة السجون في انحراف السجين، واحترافه الإجرام، في حين أن السجن مُطالب بإصلاح السجين وتأهيله لإعادة إدماجه في المجتمع. وهل أصبح السجن حقلا خصبا لعصابات الجريمة والجماعات المتشدّدة التي تستقطب السجناء وتدفع بهم للذهاب بعيدا في تطرّفهم وإجرامهم؟ ورغم الاحتياطات المتخذة في السجون المغربية والجهود التي تقوم بها الحكومة لإصلاح المعتقلات، إلا أن السجون لازالت تعرف مجموعة من الانحرافات كاستعمال المخدرات والعنف والتطرف.

والقضاء على الانحراف والتطرف وجعل الحياة أكثر إنسانية داخل السجون، تتبع الدول سياسيات مختلفة مثل تبني إجراءات عقابية وتأديبية صارمة داخل المؤسسات العقابية لفرض النظام ومواجهة الانحرافات، أو تطبيق نظام استخباراتي في السجون، بهدف جمع وتحليل معلومات عن أفكار وتحركات السجناء ووضع خطط لمنع تطبيقها، أو نهج استراتيجية تتبنى أسلوبا وقائيا وتربويا وأيضا انضباطيا زجريا، يخدم أمن السجون.

تمثل مشكلة التطرف في السجون تحديا كبيرا يواجه المغرب، وسط حديث عن انحرافات كثيرة تقع داخل المؤسسات السجنية ما دفع بمنظمات حقوق الإنسان إلى المطالبة بوضع استراتيجية لإصلاح السجون وحفظ الكرامة الإنسانية للسجين التي لا يمكن أن تجرده منها الأحكام السالبة للحرية.

تعاني السجون من الاكتظاظ وانتشار ترويج وتعاطي المخدرات، وتفشي الرشوة وقلة الإمكانيات، وتؤدي هذه المشاكل إلى زيادة معاناة السجناء بسبب ما يمكن أن تفرزه من مشاكل أخرى، لا تقل خطورة مثل سوء التغذية وانتشار الأمراض، والممارسات الشاذة بين السجناء، وسوء المعاملة والوفيات المشبوهة في السجن والصراع بين النزلاء على النفوذ والقيادة، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم قتل.

وتولد هذه الظروف نوعا من التقمصة والسلوك الإجرامي الخطير، فالمؤسسات السجنية المكتظة لا يمكن أن توفر ظروف عيش لائقة، كما أنها ستساهم بشكل كبير في انتشار الآفات الخطيرة والممارسات الشاذة والتوجهات العدوانية العنيفة، فعلى سبيل المثال ينتشر الإيدز داخل السجون بشكل أكبر من خارجها، حيث أكدت إحصاءات وزارة العدل المغربية، أن النسبة المئوية للإصابة به داخل السجون المغربية تفوق نسبة انتشاره خارجها، وقدرت نسبة المصابين بـ **6.0**٪ من مجموع نزلاء السجون، مقابل بـ **1.0**٪ خارجها، مشيرة إلى أن ما يقارب نصف السجناء المصابين لا يتجاوز عمرهم **40** سنة.

وترجع الدراسات ارتفاع نسبة الإيدز داخل السجون إلى طبيعة السجن حيث تنتشر الممارسات الشاذة بين النزلاء، إضافة إلى غياب النظافة وتبادل استعمال أدوات الحلاقة بين السجناء.

● فاطمة ماجدة

Revue de Presse de l'Observatoire des droits de l'Homme

مندوبية السجون: لا وجود لتعذيب أو اغتصاب في صفوف السجناء

هسبريس من الرّباط:
2011-10-26 18:38

قالت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ضمن بيان صادر عنها، بأن المواد الصحفية الموردة لتعرض سجناء إلى التعذيب أو الاغتصاب "لاتمّت للحقيقة بصلة".. وأردفت أنّ "ترويج الادعاءات بشأن ظروف اعتقال السجناء، دون التأكد من مدى صحتها، لا ينصف حق التواصل الواجب لدى السجناء من جهة، والإدارة المعنية من جهة أخرى".

واعتبرت ذات المندوبية العامّة بأن نشر الأخبار المذكورة، دون تأكد من صحّتها، تجلب " أثرا سيّئا على نفسية النزلاء المؤسسات السجنية " :مصادرة لحق ذويهم في الإطلاع على حقيقة الأمور".. وزادت الوثيقة"وسمعتهم" كما تنتج عنها التي يحكمها قانون 98-23 المنظم للسجون، والمرسوم التطبيقي له، ليست في معزل عن المراقبة الدائمة والمنتظمة للعديد من الأجهزة المختصة، ومنها السلطات القضائية واللجان الإقليمية لمراقبة السجون، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المراقبة الداخلية لجهاز التفتيش بالمندوبية العامة".

وأشعر بيان المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بقيام جهاز تفتيشها بـ "زيارات منتظمة ومباغتة للسجون" من الادعاءات المتداولة إعلاميا وكذا المروج لها من طرف البعض" واتخاذ ما يجب في شأنها "اجل الوقوف على مدى صحة عند الضرورة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

AL BAYANE

Convention des Nations unies contre la corruption

Prévenir et incriminer le fléau

La convention des Nations unies contre la corruption, dont les travaux de sa 4ème session se déroulent du 24 au 28 octobre à Marrakech, a été adoptée en 2003 par environ 150 pays, dont le Maroc qui l'a ratifiée en mai 2007.

Il s'agit du seul instrument universel juridiquement contraignant destiné à combattre la corruption. Elle fait obligation des Etats de prévenir et d'incriminer ce fléau, de promouvoir la coopération internationale, de recouvrer les avoirs détournés et d'améliorer l'assistance technique et l'échange d'informations dans les secteurs public et privé. Dans sa résolution 55/61 du 4 décembre 2000, l'Assemblée Générale des Nations unies a reconnu qu'il serait souhaitable d'élaborer un instrument juridique international efficace contre la corruption, indépendant de la Convention des Nations unies contre la criminalité transnationale organisée. Elle a ainsi procédé à la création d'un comité spécial chargé de négocier un tel instrument à Vienne, au siège de l'Office des Nations unies contre la Drogue et le Crime (ONUDC).

Le texte de la Convention des Nations unies contre la corruption a été négocié au cours de sept sessions du comité spécial chargé de négocier une convention contre la corruption, qui se sont tenues entre le 21 janvier 2002 et le 1er octobre 2003. Conformément à l'article 68 de la résolution 58/4, la Convention des Nations unies contre la corruption est entrée en vigueur le 14 décembre 2005. Une Conférence des Etats Parties est instituée pour examiner l'application de la Convention et faciliter les activités menées en vertu de la Convention.

La Convention des Nations unies contre la corruption est le seul instrument juridique contraignant de portée universelle de lutte contre ce fléau. Le champ étendu de la Convention et le caractère impératif de nombre de ses dispositions en font un instrument unique et exhaustif pour faire face au problème global de la corruption. Elle comprend cinq domaines principaux: la prévention, l'incrimination, la détection et la répression, la coopération internationale, le recouvrement d'avoirs, l'assistance technique et l'échange d'informations.

La convention vise, en outre, une grande diversité de formes de corruption, telles que le trafic d'influence, l'abus de fonctions et différents actes de corruption dans le secteur privé. Une autre avancée majeure consiste dans l'inclusion d'un chapitre spécifique de la Convention consacré au recouvrement d'avoirs, une préoccupation importante pour les pays engagés dans la poursuite des avoirs d'anciens dirigeants et d'autres agents publics accusés ou reconnus coupables de corruption.

L'augmentation rapide des Etats parties à la Convention témoigne également de sa nature et de sa portée universelle. La Convention des Nations unis contre la corruption a pour objet de promouvoir et renforcer les mesures visant à prévenir et combattre la corruption de manière plus efficace, de faciliter et appuyer la coopération internationale et l'assistance technique aux fins de la prévention de la corruption et de la lutte contre celle-ci, y compris le recouvrement des avoirs et de promouvoir l'intégrité, la responsabilité et la bonne gestion des affaires publiques et des biens publics.

Les Etats se sont accordés à coopérer à tous les niveaux de la lutte contre la corruption, y compris la prévention, les enquêtes et la poursuite des auteurs d'infractions. En vertu de la Convention, les Etats sont dans l'obligation d'accorder des formes spécifiques d'entraide judiciaire, notamment pour la collecte et le transfert d'éléments de preuve et pour extrader les auteurs d'infractions.

Marquant une avancée majeure, les pays se sont accordés à ériger le recouvrement des avoirs en principe fondamental de la Convention. Il s'agit d'une problématique particulièrement importante pour de nombreux pays en développement dans lesquels la corruption de hauts fonctionnaires a pillé les richesses nationales, et où des ressources sont indispensables pour permettre aux sociétés de se reconstituer et de se développer.

La conférence des Etats parties de la convention des Nations unies contre la corruption a été crée conformément à une disposition mentionnée dans l'article 63 de cette convention. Elle ambitionne l'amélioration de la capacité des pays membres et l'instauration d'une coopération multilatérale permettant de concrétiser les objectifs de cette convention, d'encourager sa mise en oeuvre et de présenter ses résultats.

Revue de Pre

AL BAYANE

Conférence de l'ONU sur la corruption

Près de 1.600 milliards de dollars US blanchis par des trafiquants de drogue

L'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC) estime à 1.600 milliards de dollars US, l'argent blanchi par les trafiquants de drogue, soit 2,7% du PIB mondial en 2009.

Ce chiffre concorde avec les statistiques annoncées auparavant par le Fonds monétaire international (FMI) qui avait situé le montant des fonds blanchis par les narcotrafiquants entre 2 et 5 % du PIB mondial, selon ce rapport rendu public en marge des travaux de la 4ème session de la Conférence des Etats parties à la Convention des Nations Unies contre la corruption (CNUCC) (24 au 28 octobre à Marrakech). D'après ce document onusien, moins de 1 % des flux financiers mondiaux issus du trafic de drogues ainsi que d'autres crimes transfrontaliers sont actuellement saisis et gelés.

S'exprimant à l'occasion de la publication de ce rapport, Yury Fedotov, Directeur exécutif de l'ONUDC, a fait observer que "le contrôle des flux de fonds liés aux trafics de drogue et crimes organisés, ainsi que l'analyse de la manière avec laquelle ils ont été blanchis à travers les systèmes financiers mondiaux, demeurent une entreprise très délicate et complexe".

"La conférence de Marrakech sert d'occasion pour sensibiliser les Etats quant aux dangers que peut présenter la corruption en tant que crime transfrontalier pouvant entacher les transactions financières légales à l'échelle planétaire", a déclaré M. Fedotov.

Le responsable onusien a tenu à préciser à cet égard que la corruption et la prévarication peuvent avoir des effets néfastes sur les économies nationales notamment en termes d'investissements et de croissance économique.

Revue de Presse du Conseil National

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المغرب يحث الدول على المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

دعا المغرب الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الترويج لانضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية وحث جميع الدول التي لم تصدق عليها أو لم تنضم إليها بعد إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وأعربت المملكة في مشروع قرار، تقدمت به إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة بمراكش من 24 إلى 28 أكتوبر الجاري، عن تقديرها لكون كثير من الدول الأطراف قد تبادلت معلومات عن مبادراتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الفساد.

وشجع في هذا المشروع الدول الأطراف على أن تضيف إلى إدماج سياسات مكافحة الفساد في الإطار الأوسع لاستراتيجيات منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية وخطط إصلاح القطاع العام. ودعا المغرب الدول الأطراف إلى تشجيع مشاركة دوائر الأعمال التجارية في منع الفساد وخاصة من خلال العمل مع هذه الدوائر لمعالجة الممارسات التي تفتح أبواب الفساد، وتحديد عناصر الرقابة الذاتية المثلى في القطاع الخاص.

كما ناشد الدول الأطراف في الاتفاقية أن تولي عناية خاصة لإتاحة الفرص لإشراك الشباب باعتبارهم عناصر فاعلة رئيسية من أجل النجاح في منع الفساد على المستويين الوطني والدولي وأن تشجع، على مختلف مستويات نظامها التعليمي، إدراج برامج تعليمية تغرس مفاهيم ومبادئ النزاهة.

وطلب من الدول الأطراف أن تحسن التدريب والتثقيف على جميع مستويات القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد وأن تعمل بما يتسق مع تشريعاتها الوطنية، على جعل ذلك التدريب والتثقيف جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد.

وحث الدول الأطراف على إذكاء الوعي العام بشأن الفساد والقوانين واللوائح المتعلقة بمكافحته وكذلك بشأن حقوق الأشخاص في الاطلاع على المعلومات الخاصة بإدارتهم العمومية من حيث تنظيمها وأداؤها وعمليات صنع القرار فيها. وشجع المغرب الدول الأطراف على السعي إلى إعداد تقارير مبكرة بشأن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع التركيز على تقييم فعالية تدابير المنع القائمة وجمع الممارسات الجيدة واستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية.

ودعا إلى مواصلة توفير المساعدة التقنية للدول الأطراف بناء على طلبها، بغية المضي قدما في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية بما في ذلك في إطار الاستعداد للمشاركة في عملية الاستعراض الخاصة به.

وناشد مشروع القرار الجهات المانحة الوطنية والإقليمية والدولية والبلدان المستفيدة تكثيف التعاون والتنسيق في ما بينها لتقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد. كما طلب من الدول الأعضاء أن تكفل توفير قدر كاف من الموارد المالية من أجل التمكن على نحو فعال من تلبية احتياجات المساعدة التقنية التي تحددها الدول الأطراف في ما يخص تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

وأكد على أهمية تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتمويل كاف وثابت ويمكن التنبؤ به لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته ويشجع الدول الأطراف على تقديم قدر كاف من التبرعات للحساب المدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاج إليها لبناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

Revue de Presse de l'Homme

الخبر
AL KHABAR

مستشارون يطالبون الداخلية بمحاربة الفاسدين

الرباط- أحمد الأرقام

دعا برلمانيو مجلس المستشارين وزارة الداخلية إلى محاربة الفاسدين، قبل دخول حلبة غمار الترشيح الانتخابي، لخوض معركة الانتخابات السابقة لأوانها المزمع إجراؤها يوم 25 نوفمبر المقبل.

وأكد البرلمانيون من فرق المعارضة والأغلبية على السواء، الذين كانوا يناقشون، في جلسة عامة مساء أول أمس الثلاثاء، بعض مشاريع القوانين الانتخابية، من قبيل التنظيمي للمستشارين، وما يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، وكذا حصر اللوائح الانتخابية، «أن الفساد هو سبب الشاكل التي يتخبط فيها المغرب، وأن إجراءات بسيطة لمنع الفاسدين من ولوج المؤسسات ستجنب البلاد الكوارث».

وقال المستشار عبد المالك افريـاط من فريق نقابة الفيدرالية الديمقراطية للشغل: «إننا نؤمن باستراتيجية النضال الديمقراطي حتى النخاع، بل وأيضا يحدونا الأمل وكل الأمل في أن ننعم جميعا ولو للحظة واحدة بديمقراطية حقيقية تفرز لنا مؤسسات حقيقية وقوية. وهذا لن يتأتى إلا من خلال إبعاد الفاسدين والمفسدين عنها، وتجار الانتخابات ومستعملي المال، الذين نعتبرهم أسباب المآسي والمعاناة التي يعيشها المغاربة اليوم».

وأكد افرياط أنه بالقدر الذي ثمن بعض إيجابيات مجلس المستشارين، فيما يخص اعتماد تعديلات جوهرية على بنود مشاريع القوانين، التي تحال عليه من مجلس النواب، لتعاد من جديد إليه في إطار قراءة ثانية، رغم التبخيس الذي يلاحق هذه المؤسسة المنتجة للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي، فإنه بالقدر نفسه يحتج كفريق برلماني بشدة على الغياب المتواصل للعديد من السادة المستشارين، «والذين لا نراهم إلا في الجلسة الافتتاحية للبرلمان التي يترأسها الملك محمد السادس، أو عندما يتم الاستنجاد بهم لإنقاذ الحكومة وأغلبيتها إبان التصويت على بعض المشاريع، حيث يكون هناك استنفار استثنائي لاستقدام بعضهم». مستائلا: «أليس بهذه السلوكيات التي قام ويقوم بها بعض المستشارين تتم الإساءة إلى مجلس

جلسة سابقة لمجلس المستشارين

المستشارين؟ وما دور الأحزاب في تأطير ومحاسبة برلمانييها؟ وما هي الظروف والشروط والمعايير التي تعتمدها الأحزاب في منح تزكياتها؟ وكيف يمكن أن نستسيغ أن يقدم البعض استقالته من مجلس المستشارين للظفر بمقعد بمجلس النواب؟ وكان النتيجة محسومة مسبقا لفائدته».

وقال افرياط: «إن بعضهم لا تتأهى إلى علمه أنه ربما لن يحصل على تزكية حزبه جاء مهرولا لسحبها»، معتبرا ذلك ممارسة سلوكية تفقد المشهد السياسي والشأن الحزبي الصداقية المنشودة التي ما أحوج المغاربة إليها اليوم، في ظل الحراك السياسي والاجتماعي الذي تعيشه المنطقة العربية.

ومن جهته، قال المستشار محمد رمادي، من المجموعة البرلمانية لنقابة الاتحاد الوطني للشغل، إن طموح المغاربة كان يتجلى في أن ينعم المغرب بديمقراطية حقيقية، حتى وإن وقعت بعض التجاوزات الطفيفة هنا وهناك، مشددا على محاربة المفسدين، وتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة في ذلك، والعمل على التنزيل السليم للدستور من أجل تعزيز دولة الحق والقانون.

وفي سياق متصل، قال المستشار عبد الرحيم عشمون، الذي تدخل باسم فرق التحالف الرباعي، المشكل من أحزاب الحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار (أغلبية)، والاتحاد الدستوري، والأصالة والمعاصرة (معارضة)، إن الدستور الجديد شكل ثورة هادئة في تاريخ المغرب، ومن ثم فإن القوانين المصاحبة له يجب أن تكون في مستوى التطلعات، مؤكدا أن التنزيل السليم للدستور يقتضي عدم تبخيس أي مؤسسة دستورية، بل يجب منحها مدلولها السياسي كي تقوم بعملها الرقابي اتجاه مؤسسة الحكومة، وكذا التشريع المعبر عن طموحات الشعب المغربي.

وأكد عشمون أن القوانين تتضمن إجراءات رادعة لمواجهة الفاسدين، لكن على المسؤولين إعمال اليقظة والحذر، عبر التعامل الإيجابي مع المخاطر والإجراءات القانونية لضمان سلامة الانتخابات التشريعية المقبلة، لصد ومحاربة المفسدين، مثمنا إحداث أقطاب سياسية من نفس المرجعية الفكرية، قصد تجاوز البلقنة.

وبدوره سجل المستشار عبد السلام اللبار، الذي تدخل باسم فرق أحزاب الكتلة الديمقراطية، ممثلة الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، حدوث تقدم على مستوى كيفية إعداد النصوص القانونية، عبر إجراء سلسلة من المشاورات السياسية الوصول إلى توافق مهم، مؤكدا أن الكتلة الديمقراطية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

وأكد اللبار أن القوانين ترجمة لانتظارات الجماهير الشعبية، كي تخرج البلاد من مرحلة إلى أخرى أكثر تطورا، ترتكز على البناء الديمقراطي السليم، داعيا إلى المشاركة بكثافة ومناهضة الفاسدين.

ومن جهته، قال الطيب الشرقاوي، وزير الداخلية، إن مشروع القانون يندرج في إطار إعمال الأحكام الواردة في الدستور، وخاصة المنصوص عليها في المادة 176 بشأن مصاحبة البرلمان الحالي على القوانين الانتخابية المتعلقة بإقامة غرفتي البرلمان المقبل.

وأكد الشرقاوي أن مشروع القانون اهتم بتفعيل أحكام الدستور المتعلقة بالنظر في التركيبة الحالية لمجلس المستشارين، الذي أصبح ينتخب لمدة 6 سنوات، وكذا عدد أعضائه والهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب المجلس المذكور.

وقال الشرقاوي: «إنه من أجل المساهمة في تخليق الحياة الانتخابية الوطنية، ينص المشروع على عدم أهلية الأشخاص الذين صدر في حقهم قرار عزل من مسؤولية انتدابية للترشح للعضوية في مجلس المستشارين، إلا بعد انصرام مدة انتدابية كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصير فيه قرار العزل نهائيا».

Revue de Pre

الخبر
AL KHABAR

فاطمة المنصوري تعلن عودتها ومحاربتها للفساد في مراكش

عبد الصمد بنعباد

خرجت فاطمة الزهراء المنصوري عمدة مدينة مراكش، عن صمتها، وأكدت في تصريح خصت به «الخبر»، أنها «عائدة بقوة إلى العمل باسم الأصالة والمعاصرة».

وأعلنت عمدة مراكش أنها ستحارب «كل جيوب الفساد داخل المدينة من الآن فصاعدا»، مسجلة أنها «لن تتراجع هذه المرة أمام أي ضغوط عن معركتها».

وفي سياق متصل، أكدت مصادر مطلعة من حزب الأصالة والمعاصرة أن ما يروج من مشاكل يعرفها الحزب على مستوى التزكيات للانتخابات المقبلة، «سيحسم فيها المكتب الوطني باعتباره الهيأة المخولة لذلك، وفقا للقوانين الداخلية للحزب».

وشددت المصادر ذاتها على «ضرورة تطبيق جميع قوانين الحزب بحذافيرها، دون مجاملة أو مفاضلة، استعدادا للاستحقاقات المقبلة».

Revue de Presse du Conseil National des

المغربية

تقرير يرصد تدابير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمغرب

عبد الكريم ي.

كشف تقرير أنجزه فريق من الخبراء الحكوميين المغاربة، من خلال دراسة كافة مراحل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمغرب، الذي كان من بين الدول السباقة إلى التوقيع على الاتفاقية المذكورة والمصادقة عليها، عن مجموعة من النتائج، جرى استخلاصها من التجربة المغربية في السنة الأولى لآلية الاستعراض.

واستعرض التقرير أهم التدابير، التي اتخذها المغرب، من أجل محاربة الرشوة والقضاء عليها، خاصة بعد مصادقته على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والعديد من الإنجازات في الجانب المؤسسي، عبر سرد الهيئات والمؤسسات، التي جرى إنشاؤها أو دعمها، كالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التي جرت دسترتها، وكذا تضمين مجموعة من فصول الدستور مقتضيات صريحة، تؤسس لقيم المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وربط ممارسة السلطة بالمراقبة والمحاسبة.

وركز التقرير، الذي حصلت "المغربية" على نسخة منه، على أهم المكتسبات الناتجة عن المراجعة الدستورية، مشيرا إلى عدد من القوانين، الصادرة، كالقانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والقانون المتعلق بإلزام الإدارات العمومية بتعليق القرارات الإدارية السلبية، إضافة إلى القانون المتعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين في ما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ.

وأشار التقرير إلى المؤتمرات، التي شارك فيها المغرب أو نظمها، بتعاون مع بعض الشركاء، ما يترجم إرادته السياسية وعزمه الحثيث على المساهمة في المجهودات الدولية لمكافحة الفساد.

وخصص التقرير جزءه الثاني لعرض النتائج المستخلصة، من خلال عملية الاستعراض، سيما تقييم الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، إضافة إلى سرد أهم المقتضيات القانونية، التي تتلاءم مع بنود الفصلين السالفي الذكر.

وأبرز التقرير بعض النقائص، التي كشفت عنها عملية التقييم، بما فيها المواد المطبقة بصفة جزئية، كعرقلة سير العدالة، إضافة إلى مواد غير مطبقة بصفة كلية، كتجريم الإثراء غير المشروع.

وخلص التقرير إلى تقييم آلية الاستعراض، والإكراهات، التي كشفت عنها خلال السنة الأولى من تطبيقها، ويعطي اقتراحات عملية، قصد تعزيز وتطوير هذه الآلية، خاصة بعد تطرقه إلى الصعوبات ذات الطبيعة التنظيمية، المرتبطة أساسا بتدبير القرعة، والصعوبات المرتبطة بالجدولة الزمنية غير الملائمة، مشيرا إلى أن المساعدة في المجال المعلوماتي كانت هي الغائب الأكبر، رغم أن أهم الصعوبات، التي طرحتها الإجابة الدقيقة عن قائمة التقييم الذاتي، ارتبطت أساسا بغياب إحصائيات دقيقة ومحينة.

Revue de presse ANME

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Sahara
الصحراء

الشروق

تضامن

وقفة ضد البوليساريو

دعت «المنظمة المغربية للمواطنة والدفاع عن الوحدة» إلى المشاركة يوم الجمعة 28 أكتوبر في وقفة أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط تضامنا مع كافة أقطاب الفن والإبداع الذين يتعرضون للقمع والتهديد في مخيمات تيندوف. وستنظم الوقفة بتنسيق مع «الجمعية الدولية للدفاع عن الفنانين الصحراويين»، رفع عريضة لإيقاف الحصار الفكري والفني المفروض على هؤلاء المبدعين، مشفوعة بتوقيعات فعاليات جمعوية وفنية وسياسية تضامنا مع المحتجزين بالمخيمات ومع الفنان الناجم علال الداف، الذي يخوض اعتصاما مفتوحا بمخيم الرابوني، بسبب ما يتعرض له من تهديد وحرمان، منذ إصدار ألبومه مطلع غشت الماضي ينتقد فيه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية داخل المخيمات.

Revue de Presse du Conseil ... Homme

بيان اليوم

رئيس المركز الأوروبي الاستراتيجي للاستخبارات والأمن:

اختطاف مواطنين أوروبيين بتندوف يفضح التواطؤ بين البوليساريو وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

أكد كلود مونيكي رئيس المركز الأوروبي الاستراتيجي للاستخبارات والأمن، الموجود مقره ببروكسيل أول أمس الثلاثاء، أن اختطاف متطوعين أوروبيين (اسبانيان وإيطالية) يوم الأحد الماضي بمخيمات تندوف، يفضح بجلاء التواطؤ البديهي بين البوليساريو وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

وقال مونيكي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن «هذا الاختطاف لا يفاجئني على اعتبار أن المركز ندد دوما بالتواطؤ القائم بين البوليساريو وإرهابيي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

وأوضح أن هذا العمل المدان يسلط الضوء أيضا على المنحى المافيوي والمرتشي والإرهابي لعناصر البوليساريو، مشيرا إلى أن هذا الحادث لا يشكل مفاجأة في منطقة أصبحت مفتوحة على كل أنواع التهريب.

وكان تقرير للمركز الأوروبي الاستراتيجي للاستخبارات والأمن، نشر في 2008، قد حذر من حالة «التفسخ المتقدم» التي أصبح عليها البوليساريو والتي جعلت منه تهديدا حقيقيا للاستقرار الإقليمي.

وحسب هذا التقرير فإن البوليساريو أصبح أحد أهم مراكز الاستقطاب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مشيرا إلى أن شحن وتلقين العديد من عناصر البوليساريو الإيديولوجية السلفية بشكل بالفعل مشتلا لمنظمة مثل القاعدة التي هي في أمس الحاجة لتوظيف مقاتلين جدد.

وأشار التقرير إلى علاقة التكامل بين البوليساريو والمنظمة الإرهابية (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بالنظر إلى حاجة هذه الأخيرة لمراكز احتياط محلية وحاجة الحركة الانفصالية إلى الاستفادة من دعم مالي وتجديد إيديولوجي يوفره الإسلام المتطرف مما يمكنها من إعادة شحن قاعدة أخذ منها الملل ماخذه بعد 35 سنة من وعود لم تتحقق».

كما حذر المركز من اللصوصية والجريمة المنظمة عابرة للقارات كخطر آخر قد ينخرط فيه البوليساريو، موضحا أن الأمر يتعلق «بخطر آخر يرتبط مباشرة بفقدان السرعة والإفلاس الإيديولوجي للبوليساريو الذي يزيد من استفحاله الفقر المدقع الذي يسود مخيمات تندوف وتراجع الانخراط الشعبي في هذه الحركة الانفصالية التي فضلت المساهمة في تنامي الجريمة».

وفضلا عن العوامل الداخلية -يقول التقرير- فإن الإفلات من العقاب الذي ينتشر في منطقة جنوب الصحراء يساعد على تنامي كل أشكال التهريب (المخدرات والأشخاص وتحويل المساعدات الإنسانية) كما يساهم في انتشار الإرهاب بالمنطقة.

ودعا مونيكي، في هذا الصدد، إلى الحد من بؤر التوتر بالمنطقة بما فيه ذلك الذي يغذيه البوليساريو الذي «يظل اليوم سرطانا يتعين علاجه للحيلولة دون تحول المخيمات التي يسيطر عليها إلى قاعدة لانتشار الإرهاب والفوضى بهذه المنطقة التي هي في أمس الحاجة إلى الأمن والاستقرار».

وأشار من جهة أخرى إلى أن تسوية سياسية لقضية الصحراء على أساس مخطط الحكم الذاتي المقترح من قبل المغرب من شأنها أن تخفف من حدة التوتر في المنطقة وتمكن بالتالي من «إخلاء هذه المخيمات (بتندوف) التي هي فضاء للرعب حيث يعيش السكان بشكل مأساوي».

Revue de Presse

بيان اليوم

«إيل باييس» الإسبانية تتهم الأجهزة الأمنية للبوليساريو بدعم مختطفي الرهائن

أكدت صحيفة «إيل باييس» الاسبانية، أمس الأربعاء، أن مختطفي المتطوعين الغربيين الثلاثة بمخيمات تندوف فوق التراب الجزائري استفادوا من دعم الأجهزة الأمنية التابعة للبوليساريو.

وأوضحت الصحيفة التي تتصدر مبيعات الصحف الاسبانية استنادا إلى مصادر مطلعة بالمنطقة، أنه «من أجل عبور نقط المراقبة التابعة للجيش الجزائري والبوليساريو اعتمد المختطفون على دعم من الأجهزة الأمنية التابعة للبوليساريو.

وأكدت «إيل باييس» أن المختطفين الثلاثة وصلوا ليلة الاثنين الثلاثاء إلى شمال تومبوكتو في مالي موضحة أن هذه المنطقة يسيطر عليها القيادي بـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» الجزائري مختار بلمختار الذي سبق أن اختطف سنة 2009 ثلاثة متطوعين إسبان في موريتانيا.

وأوضحت أن عملية اختطاف «المتطوعين الأجانب بمخيم الرابوني نفذت بأمر من رئيس إحدى الكتائب (خلية إرهابية) العاملة بمالي يمكن أن تكون بقيادة مختار بلمختار وليس بتنفيذ مباشر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

يذكر أن «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» كان قد اختطف في شهر نونبر 2009 ثلاثة متطوعين كاطالانيين أعضاء بالمنظمة غير الحكومية الاسبانية «برشلونة للعمل التضامني» بعد أن تم اعتراض قافلتهم في شمال موريتانيا.

وكانت وسائل الإعلام الاسبانية قد أكدت إذاك أن الإرهابي الذي احتجز هؤلاء المواطنين الإسبان بمالي هو الجزائري مختار بلمختار الملقب ب «أمير الصحراء» في منطقة تمتد من جنوب الجزائر وشمال موريتانيا إلى مالي والنيجر وتعبرها طرق تهريب المخدرات والأسلحة والسيارات المسروقة والمهاجرين غير الشرعيين.

Revue de ... omme

EL PAÍS edición impresa

Los cooperantes secuestrados en Argelia están retenidos en el norte de Malí

La zona está bajo control del jefe de Al Qaeda que raptó a tres catalanes en 2009

I. CEMBRERO / M. GONZÁLEZ - *Túnez / Rabat* - 26/10/2011

El ministro de Asuntos Exteriores de Marruecos, Taib Fassi Fihri, aprovechó ayer la visita a Rabat de su homóloga española, Trinidad Jiménez, para responsabilizar a Argelia del secuestro de tres cooperantes -dos españoles y una italiana- el pasado fin de semana en el campo de refugiados saharauis de Tinduf, por ceder al Polisario parte de su territorio. Precisamente ayer se supo que estos cooperantes se encuentran retenidos en el norte de Malí.

La acción fue un encargo del líder islamista Belmokhtar a mercenarios

En una rueda de prensa conjunta con su huésped, el jefe de la diplomacia marroquí recordó que "el Estado argelino tiene la responsabilidad de asegurar la protección de todas las personas en un su territorio", y se preguntó "qué tipo de ley se aplica" en la zona de Argelia donde tienen sus bases los independentistas saharauis, o "quién es allí en el encargado de la seguridad".

Fasi Fihri insinuó incluso que los secuestradores contaban con complicidades internas, al recordar que la frontera entre Argelia y el antiguo Sáhara español "es una de las regiones más militarizadas" del mundo y que Rabuni, zona administrativa de los independistas y escenario del secuestro, es "un campo cerrado, vigilado por unidades del Ejército argelino y del Frente Polisario".

Rabat no oculta su satisfacción por el hecho de que el secuestro deje en evidencia al Polisario al demostrar su incapacidad para controlar el territorio que Argelia le cede y la escasa franja de la ex colonia española extramuros de la zona ocupada por Marruecos (solo el 15% de sus 250.000 kilómetros cuadrados) y al arrojar dudas sobre la infiltración de elementos de Al Qaeda en sus filas.

Aunque Jiménez reiteró que cualquier afirmación sobre la autoría del secuestro sería una especulación, "ante la falta de informaciones fiables y contrastadas", su homólogo marroquí dio por hecho que los rehenes están ya en el norte de Malí y que se trata del "mismo tipo de caso" que el sufrido por los tres cooperantes catalanes capturados en noviembre de 2009 por Al Qaeda del Magreb (AQMI) en Mauritania.

Fasi Fihri recordó que España agradeció entonces la colaboración prestada por Marruecos y se ofreció a brindarla ahora de nuevo. En el caso de los cooperantes catalanes, los servicios

Revue de Presse du Comité National des droits de l'Homme

secretos marroquíes prestaron a los agentes españoles del CNI su infraestructura en Uagadugú (Burkina Faso) y acogieron en Rabat reuniones con los intermediarios. Eso sí, advirtió que el problema se ha agravado y que no es posible derrotar a Al Qaeda sin la colaboración de todos los países de la región y la ayuda internacional.

Según fuentes conocedoras de la zona, los secuestradores y sus rehenes llegaron en la noche del lunes al martes al norte de Tombuctú, en Malí. El área está en manos de Mokhtar Belmokhtar, apodado El Tuerto porque perdió un ojo en una refriega en Argelia. Fue responsable del secuestro de los cooperantes catalanes y está considerado como el más dialogante de los cabecillas de la rama magrebí de Al Qaeda.

El ataque contra la residencia de extranjeros en Rabuni fue un encargo de algún jefe de *katiba* (célula terrorista) de los que operan en Malí, probablemente Mokhtar, y no fue perpetrado directamente por miembros de AQMI, según las mismas fuentes. Estas afirman que para franquear los controles del Ejército argelino y del Polisario tuvieron que contar con complicidades en el aparato de seguridad del movimiento independentista. A bordo del todoterreno en el que llegaron a Rabuni los hombres armados que apresaron a los cooperantes tenía que viajar algún saharaui capaz de dirigirse en hassanía, el dialecto árabe que se habla en el Sáhara Occidental y en Mauritania, a los vigilantes que custodiaban los accesos.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Opinions
مقالات الرأي

LE SOIR

Éditorial

Fébrilité

Tuer le messager n'efface pas la nouvelle qu'il apporte. La réaction des autorités publiques face aux manifestants est une maladresse inutile à la veille des élections anticipées du 25 novembre prochain.

Oscillant entre un désintérêt qu'ils justifient par l'opacité des tractations, pour les uns, et le fatalisme des autres, pour qui, les jeux seraient déjà faits, la rue exprime sans fard les angoisses et les attentes d'une bonne partie du peuple.

Réprimer une manifestation n'est pas la meilleure invitation au dialogue. Depuis le discours du 9 mars qui restera dans les annales pour sa dimension historique et sa charge émotionnelle qui a touché tous les Marocains, tout le monde attend un geste à la hauteur de ce discours qui n'a pas réussi à briser la léthargie apparente de la classe politique. Les dernières manifestations sont peut-être l'expression de cette déception, et elles sont peut-être un signal qu'il faut analyser avec beaucoup de recul.

Que se passerait-il au lendemain des élections si les résultats ne reflétaient pas l'attente de la majorité ?

Bien entendu, il faudra accepter le résultat des urnes ; mais pour qu'il soit incontestable, un travail pédagogique important doit être mené pour expliquer la situation et mettre sur la table les éléments qui détermineront le résultat des élections, à savoir les programmes, mais aussi et surtout, les instruments de restauration de la confiance, élément essentiel pour le futur. Sinon, la rumeur et les perceptions exagérées seront toujours les meilleurs promoteurs du populisme et des extrémismes.

Les manifestations, tant qu'elles respectent les règles élémentaires de l'occupation de l'espace public, devraient être traitées comme un lieu de parole, contribuant à la construction du discours global et du projet de société auquel nous aspirons. En ce sens, elles devraient être encouragées, parce qu'elles forment le dernier lieu où la parole ne tient compte ni de la cosmétique, ni des enjeux cachés. Elles permettent cette libre expression, vitale pour la démocratie et dont il faut savoir recueillir le sens... pour ne pas se tromper de cap.

SAÂD A. TAZI

Revue de

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

بوليميك

دولة الحق

عتيقة جبرو

دولة الحق هي دولة فيها حق وفيها عدل يشعر فيها الانسان بالتعبير والتغيير والتحول المستمر نحو الأفضل. لكن لا يمكن تأسيس الحق وبناء الحقوق في منأى عن الفعل السياسي باعتباره مبدأ مؤسسا لكل اجتماع مدني والذي تستمد منه كل سياسة بنيتها غايتها ورسالتها وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد من الناس تجمعها ذا معنى اي متكاملا ومتضامنا ومكونا لوحدة في الوعي والإرادة والشعور والهدف.

والاجتماع السياسي الذي يؤسس لدولة الحق، يعتبر ممارسة للتضامن والتعاطف والتواطن بين الافراد وهذا التواطن يجعل الأفراد والجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة من أجل الاندماج في جماعة وطنية تؤسس لدولة الحق والقانون، ويتحول الفعل السياسي إلى وعي قصدي وممارسة لعقلنة المشهد السياسي.

انطلاقا من هذا الاطار، فالمغرب مقبل على انتخابات في ظل دستور جديد يتضمن آفاقا جديدة لكل الفئات، باعتباره تعاقدا سياسيا واجتماعيا، حيث سينتقل المجتمع من الاجتماع التلقائي إلى التنظيم السياسي المتمثل في إقامة دولة الحق على أساس نظام تعاقدي بين الجميع ومن أجل إقرار إصلاحات واسعة تمهد لمرحلة جديدة باعتباره (الدستور) حاز على موافقة شعبية تمهد لتوفير كل الشروط القانونية والسياسية لتفتح افقا ديمقراطيا لتأسيس دولة الحق.

وتأسيس هذه الدولة بحاجة إلى ارتفاع نسبة الوعي السياسي داخل المغرب، باعتباره حلقة مهمة في سبيل تحقيق مشاركة سياسية حقيقية ستنتقل الدستور من إطاره النظري إلى العملي الذي يتجسد في إطار قوانين منظمة للوضعية السياسية في الدولة لمنح الاعتبار لدولة القانون والمؤسسات القائمة على الفصل بين السلطات وسيادة الشعب، واحترام حقوق الانسان والحريات وتجعل من الانتخابات الوسيلة الشرعية لضمان شفافيتها والتسليم بنتائجها. كل هذه العناصر تدخل في المشاركة السياسية وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا في ظل توفر حد أدنى من الاقتناع والإيمان من طرف المواطنين لأنهم يشكلون جزءا من النسق السياسي، ولهم مصلحة في دعمه لذا اعتبر أن المشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المرتبط بالتنشئة السياسية. فماهو سائد داخل المجتمع من حوار ونقاش حول القوانين، اشعر انه ركز على الجانب التقني (رغم اهميته) اكثر من السياسي لأن هذا الأخير سيطبت اكثر الممارسة الديمقراطية فعدم دراية الفرد بما يدور حوله وجهله بالحياة السياسية، وعدم قدرته على المفاضلة بين البرامج وعلى التمييز بين الأطروحات وفهم دور الاحزاب، وكيفية تسيير اجهزتها وقوانينها الداخلية والأهداف التي تسطرها، كل هذا يولد لديه إحساسا بان لا دور له في الحياة السياسية وانه من الأجدر التفوق على ذاته وتوفير جهده. لكن من المنطلق إشراك الجميع في العمل السياسي الذي اصبح ضرورة اخلاقية قصد إعادة الوعي بالذات لأن الحياة السياسية لا تستقيم إلا إذا فهم الفرد حقوقه وواجباته واستطاع ان يلتزم بها، وهذا لن يتحقق للفرد إلا إذا اصبح على درجة معينة مما يعرف بالوعي السياسي الذي يؤسس لدولة الحق، من خلال مقتضيات الدستور الجديد الذي ينقل المغرب من بلاد سلطوية إلى دولة في طريقها لتأسيس الشرع نحو تأسيس مؤسسات قادرة على صنع القرار السياسي، لأن المجتمع ليس كله قوى واعية والثقافة السياسية في بلادنا في اكثر تفسيراتها انتقادية وتشاؤمية ، ولا نريد أن نتقدم بسبب ضحالة الوعي السياسي وتقوية النقد الهدام.

ولتجاوز هذا الوضع لابد من خلق جو سياسي يساهم في خلق نخب جديدة مسؤولة تواجهها معارضة قوية قادرة على فهم النقد والنقد البناء لإعادة التقاش السياسي عند السياسيين وانعكاسه على المجتمع، من خلال تسليط الأضواء على المؤسسات المتخفية وتبظهر ما تضمه في صفوفها من هيات قادرة على نزع الاعتراف السياسي داخل المجتمع،بنبني على صراع اطروحات قادرة على الاقناع وإثبات الذات السياسية الفاعلة وليس المفعول بها.

فالانتخابات المقبلة ستظهر من خلالها مدى جاهزية الدولة في القطع مع الأساليب القديمة، ومدى قدرة الأحزاب على اختيار نخب سياسية متمرسة داخل احزابها بكفاءة عالية من خلال التدرج الحزبي وإعطاء الاعتبار للشرعية الوطنية، وها افرزته المؤتمرات الداخلية من نخب دليل على أن الحزبي له اعتراف ضمني ويندرج ضمن نخب سياسية استطاعت أن يكون لها حضور في الأجهزة الوطنية لحزبها.

إن الحزب السياسي اهم قناة لتحقيق مشاركة سياسة فعالة، مهمتها التاطير والتواجد، فتنمية مدارك الأفراد السياسية وتطوير معلوماتهم في كل مرافق الحياة المجتمعية ضرورية حتى يتسنى لهم إغناء الوعي السياسي داخل المغرب، لأن ممارسة العمل السياسي هي حق لجميع المواطنين.

كل هذه العناصر الفكرية والسياسية والحزبية لها مساهمة فعالة في تأسيس دولة الحق.

Revue de Presse du Conseil National

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Elections
انتخابات

الشروق

دعم للمرأة التي تفوز بمقعد في مجلس النواب يساوي دعم أربعة برلمانيين

■ عبدالإله سوياح

جعل مرسوم تمويل الدولة للحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، المصادق عليه في المجلس الحكومي المنعقد أول أمس الثلاثاء، دعم الدولة للمرأة في حالة فوزها بمقعد في مجلس النواب يساوي مجموع الدعم الذي سيحصل عليه أربعة نواب برلمانيين. ويقدم مشروع المرسوم في مادته الثانية تفاصيل صرف الشطر الثاني من الدعم الموزع بناء على عدد المقاعد المحصل عليها، «حيث يحتسب المبلغ على أساس عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب، مع إضافة مبلغ مضاعف أربع مرات بالنسبة إلى المقاعد المحصل عليها من طرف النساء الفائزات على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية».

وبذلك يكون المرسوم الحكومي وعبره وزارة الداخلية التزمت بوعدها بدعم الأحزاب السياسية، التي سترشح النساء إذ الفائزة ستحصل على دعم يساوي دعم قيمة أربعة مقاعد للرجال. وكان مشروع المرسوم الحكومي الذي جاء في ست مواد قضى بتوزيع مبلغ مساهمة الدولة في الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب على شطرين متساويين؛ يعادل كل واحد منهما 50 في المائة من المبلغ الإجمالي. ويوزع الشطر الأول على أساس عدد الأصوات التي نالها كل حزب سياسي على الصعيد الوطني برسم كل من الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية الوطنية. ويصرف الشطر الثاني 50 في المائة من المبلغ الكلي على أساس عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب على الصعيد نفسه.

ويجيز المشروع صرف تسبيق لا يفوق 30 في المائة من مبلغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية لفائدة الأحزاب المقدّمة لطلب بذلك، مع إمكانية إرجاع الأحزاب المستفيدة من التسبيق، للمبالغ في حالة عدم كفاية المبلغ المستفاد منه بسبب عدد المقاعد أو الأصوات القليلة التي حصل عليها، وإذا كان المبلغ غير كاف لاسترجاع مبلغ التسبيق وجب على الحزب إرجاع المبلغ للخزينة وفق الأنظمة الجاري بها العمل.

من جهة أخرى، ألزم المرسوم الحكومي وزير الداخلية بتوجيه بيان بالمبالغ التي منحت لكل حزب سياسي فور صرف المبلغ الكلي إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات. وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري في لقاء مع الصحافة عقب أشغال المجلس الحكومي أول أمس الثلاثاء، إن المرسوم الذي قدمه وزير الداخلية يهدف إلى تحديد كيفية توزيع هذه المساهمة وطريقة صرفها ويندرج ذلك في إطار تطبيق أحكام المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 29.11 الخاص بقانون الأحزاب السياسية، والذي يسند إلى السلطة التنظيمية تحديد كيفية توزيع مبلغ المساهمة المشار إليها في المادة 34 من القانون التنظيمي المذكور، وذلك باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية. ■

Revue de Presse

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

بعد مصادقة الحكومة على مشروعين مرسومين لتمويل حملات الأحزاب

ضرورة سن تدابير لاحترام أخلاقيات العملية الانتخابية

■ فاطمة الزهراء جبور

صادق مجلس الحكومة المنعقد أول أمس الثلاثاء، على مشروعي مرسومين أولهما يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، في حين يهم الثاني تحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال هذه الدولة في تمويلها.

ويهدف المشروع الأول حسب تصريح وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري إلى تحديد كيفية توزيع هذه المساهمة وطريقة صرفها، ويندرج في إطار تطبيق أحكام المادة 37من القانون التنظيمي رقم 29.11، المتعلق بالأحزاب، والذي يسند إلى السلطة التنظيمية تحديد كيفيات توزيع مبلغ المساهمة المشار إليها في المادة 34من القانون التنظيمي المذكور، باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والعدل والمالية.

وأوضح الناصري في ندوة صحفية عقب مجلس الحكومة، أن المشروع استند، في تحديد طريقة صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، إلى أحكام المادة 36من القانون التنظيمي 29.11وإلى أحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11المتعلق بمجلس النواب، كما يقضي المشروع ذاته بتوزيع مبلغ المساهمة على شطرين متساويين يعادل كل واحد منهما 50%من المبلغ الإجمالي، ويوزع الشطر الأول على أساس عدد الأصوات التي نالها كل حزب على الصعيد الوطني برسم كل من الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية الوطنية، ويصرف الشطر الثاني على أساس عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب على الصعيد نفسه.

وأبرز الناصري في السياق ذاته أن المشروع ينص أنه يتعين على كل حزب يحصل برسم الشطر الثاني على مبلغ يحتسب على أساس عدد المقاعد التي حصل عليها، مع إضافة مبلغ مضاعف أربع مرات بالنسبة للمقاعد المحصل عليها من طرف مترشحات ينتسبن له تم إعلان انتخابهن على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية.. كما يجيز المشروع صرف تسبيق لا يفوق 30%من مبلغ المساهمة لفائدة الأحزاب المقدّمة لطلب بذلك، مع إرجاع التنظيمات المستفيدة للمبالغ في حال عدم كفائة المبلغ العائد لاسترجاع التسبيق المستفاد منه.

وتشجيعا للتمثيلية النسائية، ولحفز الأحزاب السياسية على إدراج أسماء مترشحات في المراكز المؤهلة للانتخابات برسم الدوائر الانتخابية المحلية، ويقر المشروع حسب الناصري الآليات نفسها المعتمدة بالنسبة للانتخابات الجماعية، من خلال التنصيص على أن كل حزب يحصل برسم الشطر الثاني على مبلغ، يحتسب على أساس عدد المقاعد المحصل عليها، مع إضافة مبلغ مضاعف أربع مرات بالنسبة للمقاعد المحصل عليها من طرف مترشحات ينتسبن له أعلن انتخابهن على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية، كما ينص على أن وزير الداخلية يوجه بيانا إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، يتضمن المبالغ التي منحت لكل حزب، فور صرف مبلغ المساهمة مع تضمينه، عند الاقتضاء، مبلغ التسبيق غير المستحق بالنسبة للأحزاب المعنية.

وفيما يخص المشروع الثاني المتعلق بتحديد الآجال والإشكاليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، إلى تحديد الغايات، التي يجب على هذه الأحزاب، أن تستعمل فيها مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية، يوضح الناصري أن هذا الأخير يهدف إلى "تحديد الغايات التي يجب على الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب أن تستعمل فيها مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية" متمثلة في مصاريف الصحافة، والطبع، وتعليق الملصقات، وأداء الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام الأشخاص للقيام ببعض الأعمال، ومصاريف تنظيم الاجتماعات الانتخابية، واقتناء مختلف اللوازم التي تتطلبها الحملات الانتخابية، حيث يلزم مشروع المرسوم الأحزاب، المستفيدة من مساهمة الدولة، الإدلاء بكافة الوثائق المثبتة لاستخدامها ضمن الغايات التي منحت من أجلها، وتوجيهها للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات داخل أجل 3 أشهر من تاريخ صرف المساهمة.. كما يلزم المشروع الأحزاب بإرجاع المبالغ التي لم يتم استخدامها أو لم يتم إثبات استخدامها. وحول تخليق الحياة السياسية، دعا الناصري في رد على سؤال للصحافة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير سياسية وقانونية التي من شأنها خلق إطار يتضمن مجموعة من الخطوط الحمراء، واحترام أخلاقيات العملية الانتخابية والاقتراع وكذا قدسية المواطن الناخب.

Revue de Presse du Conseil N

الشروق

أحزاب

وثيقة أبودرار

تتجه أغلب الأحزاب المغربية إلى التوقيع على ميثاق الشرف السياسي الذي أعدته اللجنة المركزية للوقاية من الرشوة، والتي يرأسها محمد أبودرار، بعدما أبدت في وقت سابق تحفظاتها على النسخة التي أعدتها وزارة الداخلية. مصادر من داخل الهيأة قالت إن الصيغة النهائية لميثاق الشرف السياسي اعتمدت على آراء الأحزاب السياسية المغربية وملاحظاتها، خصوصا بعد أن عقدت يوما تحسيسيا حضره 26 حزبا، منتصف شهر أكتوبر. المصادر ذاتها أكدت أن البندين الأكثر إثارة للجدل، جرى التوافق حولهما وهما البند 6 والمتعلق بالترحال السياسي، والبند 30 والذي يفرض على الأحزاب السياسية تقبل نتائج الانتخابات. يشار إلى أن ميثاق الشرف يهدف إلى تطهير الحياة السياسية والحزبية ومحاربة الفساد الانتخابي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

La nouvelle Tribune

Législatives 2011

Le PPS vise la barre des 10% le 25 novembre

Moins d'un mois, avant la tenue des élections législatives anticipées prévues le 25 novembre 2011, et quelques jours après la présentation des grandes lignes du programme du PPS (Parti du Progrès et du Socialisme), Abdelhoued Souhail, membre du Bureau politique du parti, passe en revue les axes du programme, met en relief les futures alliances...éventuelles et se prête au jeu du pronostic quant au score du parti au soir du 25 novembre.

La Nouvelle Tribune : Avant de rentrer dans le détail du programme du PPS, qu'en est-il du mode opératoire utilisé pour son élaboration ?

Abdelhoued Souhail : Le mode opératoire utilisé par le parti est simple. Nous avons réunis tous nos experts et toutes les forces vives pour déterminer les grandes lignes du programme électoral en adéquation avec la ligne politique du parti. Puis, dans un deuxième temps, cette trame a été adressée à des proches du parti afin de recueillir d'éventuelles observations et remarques. Il faut savoir qu'à ce jour, des synthèses ont été réalisées mais, rien n'est définitif. En effet, des réunions sont prévues avec des organisations telles que la CGEM (Confédération générale des entreprises du Maroc), des centrales syndicales ou encore des structures associatives avant de dévoiler au grand public le programme définitif. J'ajouterai qu'il y a une chose qui est essentiel pour nous, au PPS, c'est la démarche participative. Hors de question de recourir à une agence de communication ! Nous privilégions l'échange et le partage de réflexions sur des problématiques sociétales qui touchent le plus grand nombre. De facto, le programme du parti est une production essentiellement propre au PPS.

Comment expliquez-vous que votre programme électoral ne soit pas chiffré ?

Ce qui est doit être chiffré, c'est la croissance économique. Un programme électoral ne doit pas se résumer et encore moins se réduire à des chiffres. Un programme, c'est avant tout la mise en perspective d'une vision de la société avec comme offre politique un projet. Des chiffres, nous en donnerons, mais des chiffres qui répondent à des critères clés comme la réduction de la pauvreté, l'éducation, le développement humain ou encore la mortalité infantile. Soyons pragmatique ! Il ne suffit pas de livrer des chiffres pour donner des chiffres.

Chacun s'accorde à reconnaître que l'état d'urgence doit être décrété pour une réforme de fond de la Caisse de compensation. A la lecture de votre programme, les propositions de réformes sont quasi invisibles ?

Là aussi, soyons réalistes. Une réforme de la Caisse de compensation nécessite, selon nous, un débat national. C'est un domaine trop stratégique ou sensible pour faire l'économie d'une très large consultation populaire. C'est trop important. Si on décide de supprimer la Caisse de compensation pour ses effets pervers, que propose-t-on à la place ? Faut-il la supprimer car une minorité sociale en profite ? Comment réformer la Caisse de compensation sans prendre le risque d'augmenter la pauvreté ? Autant d'interrogations qui exigent une réflexion de fond et non une attitude légère.

Dans la perspective de nouveau partenariat politique, est-il possible que le PPS s'allie avec un ou des partis de la nouvelle alliance qui a été baptisée G8?

Aujourd'hui, notre alliance est dans la Koutla démocratique. Nous travaillons actuellement pour une plateforme commune avec à la clé un projet de société commun. Pour ce qui du G8, on a l'impression qu'il a été simplement créé pour nourrir des clivages dans le paysage politique. Aujourd'hui, une certitude : on sera dans le gouvernement avec les partis de la Koutla ou on ne sera pas dans le prochain exécutif. Il n'est pas question de faire du «shopping» avec la Koutla.

Pas même avec le PJD ? Des rumeurs font état de contacts entre les partis de la Koutla (Istiqlal / USFP / PPS) et le PJD ?

Très honnêtement et franchement, non. Le PJD est un parti qui a une vision, des instances et qui représente un courant de pensée et d'opinion. Le PJD n'a jamais demandé à rejoindre la Koutla et la Koutla n'a pas demandé au PJD de prendre place dans la Koutla démocratique. Cependant, au soir du 25 novembre 2011, et après le dépouillement, on y verra certainement plus clair et le jeu des alliances des forces politiques pourra alors s'exprimer. Je tiens à préciser que le PJD a, dans un passé récent, soutenu des forces politiques de gauche. En effet, en 1998, le PJD avait apporté son soutien au Gouvernement d'alternance piloté à l'époque par Abderrahamne Youssfi. Du coup, ce ne serait pas la première fois qu'éventuellement le PJD soit au côté d'un parti de la Koutla. J'ajouterai qu'avec nous ou sans nous, faudra bien qu'un jour le PJD fasse son entrée au gouvernement. Il co-gère déjà des communes avec des partis qui sont dans la majorité gouvernementale actuelle.

Le PJD, par la voix de son Secrétaire général, ambitionne de remporter 80 sièges à la Première Chambre, soit 20 % des sièges, le PPS s'est-il lui aussi fixé un objectif ?

Notre objectif est de faire mieux et plus que lors des législatives 2007. Si en 2007, nous avions obtenus environ 6 % des suffrages, nous comptons au moins atteindre la barre des 10 % au soir du 25 novembre 2011. C'est l'objectif minimal.

Propos recueillis par
Rachid Hallaouy

La nouvelle Tribune

Législatives 2011, le PJD dévoile son programme

Le parti de la Lampe a décliné, mardi 25 octobre à Rabat, les grandes lignes de son programme politique, économique et social pour les législatives du 25 novembre prochain. La création d'emplois, la fiscalité et l'éradication de l'analphabétisme sont au coeur des préoccupations de Abdellilah Benkirane et sa formation.

A moins de trente jours des législatives 2011, les partis politiques se livrent une bataille médiatique en dévoilant leur programme pour ce scrutin. C'est dans ce cadre que le Parti de la Justice et du Développement (PJD) a convoqué la presse, mardi dernier à Rabat, pour annoncer son programme électoral. Une salle archicomble, des orateurs avérés, de l'humour, de l'engagement mais aussi une réelle volonté du changement, le PJD a montré ce 25 octobre qu'il entend jouer les premiers rôles lors du scrutin prochain. Placé sous le signe "Pour un nouveau Maroc de liberté, de dignité, de développement et de justice", M. Abdellilah Benkirane, Secrétaire général du PJD, a clairement défini, d'entrée de jeu, ses ambitions. Parmi ses engagements électoraux, le volet social attire l'attention de tous les analystes. Sur ce plan, le PJD met la barre haute en promettant de positionner « le Maroc parmi les 90 premiers pays en matière d'indice de développement humain, de ramener le taux d'analphabétisme à 20 % à l'horizon 2015 et à 10 % à l'horizon 2020, de porter le SMIG à 3.000 dirhams et le montant minimal de la pension de retraite à 1.500 dirhams et d'améliorer la santé mère-enfant. » Un engagement qui ne manquera pas d'échos.

Des propositions concrètes

Déjà réconforté par la victoire des islamistes en Tunisie, et par la proclamation de la Charia par le CNT en Libye, le PJD voudrait tirer profit de ces deux cas pour galvaniser ses troupes. Mais comme le souligne déjà Mohamed Darif, politologue et universitaire, comparaison n'est pas raison. « Dans les deux cas, dit-il, la situation au Maroc n'a aucune ressemblance avec les événements survenus dans ces pays. Mieux, disons le tout net, les Marocains ont l'habitude des urnes, du multipartisme et de la démocratie même si ces éléments restent à consolider. Notre problème n'est autre que l'incapacité des partis politiques à mobiliser l'électorat dans sa grande majorité. L'enjeu du scrutin du 25 novembre sera donc le taux de participation. » Et tout porte à croire que les discours des formations politiques n'ont pas vraiment changé. Dans cette optique, quand le PJD souligne dans son programme électoral qu'il entend établir "un nouveau contrat entre le Parti et les Marocains, dans le cadre de la nouvelle Constitution, en tenant compte des ressources humaines et naturelles que recèle le Maroc, de son positionnement géographique et de la richesse de son patrimoine civilisationnel», il n'y a guère de nouveauté puisque depuis la création de ce parti, il en a été ainsi. Mais quand même, pour ce rendez-vous de 2011, le ton est un peu corsé avec plus de précisions. Sur le plan économique, le PJD insiste sur l'importance d'améliorer la compétitivité de l'économie nationale et de consolider les relations économiques liant le Maroc à certains pays en voie de développement, compte tenu du rôle de plus en plus important que ces pays jouent dans l'économie mondiale.

Forte mobilisation

Pour réussir ce challenge, le parti de la lampe fait de la fiscalité son cheval de bataille. Le PJD table par ailleurs sur la restructuration du système fiscal pour financer son programme politique. Quelques pistes ont déjà été explorées. A ce titre, le parti se penchera sérieusement sur la fiscalité du secteur agricole, en tablant sur le fait que ce dernier connaîtra, en 2013, la levée de l'exonération. Dans cette optique, le parti propose l'encouragement à la création de petites entreprises dans le monde rural. Autrement dit, il compte inciter les petits entrepreneurs à passer du régime de l'IR à celui de l'IS. Il veut également remettre au goût du jour l'impôt sur la fortune, mais en l'absence d'outils statistiques adéquats, il propose de relever la TVA sur les produits de luxe, taxer les propriétaires immobiliers au-delà de deux logements vacants, les terrains non bâtis dans les villes, rétablir l'ancien taux d'imposition dans le secteur bancaire. En la matière, les analystes s'accordent à dire que pour ce qui est de la croissance et de l'emploi, tout le monde va proposer presque la même chose. Ces propositions ne sont pas l'apanage du seul PJD. Il est certain, dans tous les cas de figure que la moralisation de la vie politique, la promotion de la participation politique et la revalorisation du rôle des institutions, le renforcement de l'indépendance de la justice, le citoyen au centre des politiques publiques, la défense de l'intégrité territoriale du Royaume ou encore l'amélioration de l'efficacité de l'action diplomatique seront les maîtres mots de la campagne des législatives prochaines. Le PJD a donné le ton. Il lui reste à faire de ses propositions une force de mobilisation sur le terrain.

Mamady Sidibé

La nouvelle Tribune

Les élections législatives du 25 novembre 2011

Candidatures et campagne électorale sont fixée

Le décret relatif à la date de l'élection des membres de la Chambre des Représentants, au dépôt des candidatures et à la période de déroulement de la campagne électorale, a été publié au Bulletin officiel.

Dans le cadre de la préparation de l'élection des membres de la Chambre des représentants, le ministre de l'intérieur informe l'ensemble des citoyens et citoyennes que le décret no 2.11.604 du 21 Dou Al Kaâda 1432 de l'Hégire (19 octobre 2011), fixant la date du scrutin législatif et la période de dépôt des candidatures, ainsi que la date de lancement et de clôture de la campagne électorale, a été publié au Bulletin officiel no.5988 du jeudi 20 octobre 2011.

Ce décret fixe la date du déroulement du scrutin au 25 novembre 2011. Les déclarations de candidatures peuvent être déposées du 3 novembre 2011 au vendredi 11 novembre 2011 à midi, précise le communiqué.

Le dépôt de candidatures se fera auprès des bureaux administratifs ouverts à cet effet aux sièges des préfectures, provinces et préfectures d'arrondissement pour ce qui est des candidatures relatives aux circonscriptions électorales locales, et au siège de la commission nationale de recensement pour les candidatures relatives à la circonscription électorale nationale.

S'agissant de la campagne électorale, elle débutera, selon les dispositions du décret précité, à la première heure de la journée du samedi 12 novembre et se poursuivra jusqu'au jeudi 24 novembre à minuit, ajoute la même source. (MAP).

Dépôt des candidatures
3 novembre 2011 au vendredi 11 novembre 2011 à midi.

Campagne électorale
Première heure du samedi 12 novembre jusqu'au jeudi 24 novembre à minuit.

Revue de Presse du Conseil National de

التجديد

تصريح

عمر المرابط

أكد عمر المرابط مسؤول شبكة جمعيات مغرب التنمية بأوروبا، ومسؤول لجنة مغاربة الخارج بحزب العدالة والتنمية وعضو مجلس الجالية المغربية بالخارج، بأن إقرار التصويت بالوكالة للمغاربة المقيمين بالخارج لا يحفز الجالية برمتها كي تقوم بالذهاب للقنصليات لإعطاء الوكالات اللازمة، معتبرا في استجواب مع موقع "هسبريس" أن الوكالة في التصويت تعني فتح الباب للتلاعب بأصوات المهاجرين وجعلها كرصيد يمكن أن يستغل للتزوير. معربا عن خيبة أمل أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بسبب عدم تمكينهم من المشاركة هي أول لكمة في التطبيق الفعلي للدستور الجديد، مشيرا إلى أنه على الرغم من مطالبة الحكومة ووزارة الداخلية باستقبال وفد عن الجالية لكن لم يعط أي اهتمام واعتبار للموضوع، وأظن أن كل المسؤولين عن الملف داخل أجهزة الدولة لم تكن لهم الرغبة الكافية والإرادة الكاملة لإشراك الجالية وإلا كيف تم الإشراك في الاستفتاء ونأتي اليوم لنتحدث عن التصويت بالوكالة".

Revue de Presse du Conseil National

الأحداث المغربية

الداخلية تراقب تحركات المرشحين قبل الانتخابات

«مول الشكارة يتحرك ... فلتحرك وزارة الداخلية». الجملة ليست عنوانا في سيتكوم هزلي سيشاهده المغاربة خلال الفترة القادمة من البرمجة التلفزية، الأمر جدي للغاية، وأجهزة الوزارة تتحرى عن المخالفين قبيل انطلاق الحملة الانتخابية. الأخبار الواردة من ضواحي الدارالبيضاء تفيد بإقدام النيابة العامة على الاستماع إلى مرشح حزب السنبلة، الحركة الشعبية، على خلفية بعض التحركات الانتخابية السابقة لأوانها في منطقة مديونة بجماعتيها القروية والحضرية. في البداية حامت شبهات حول تورط أشخاص محسوبين على هذا الحزب في توزيع معدات رياضية على شبان في بلدية مديونة، ثم قيام آخرين من نفس المصدر الحزبي، بتحركات تدخل في صميم عمل المسؤولين على تسيير الشأن المحلي، مثل تحويل مطارح للنفايات واستقدام آليات للقيام بذلك، دون أن يتوفروا على الوضع القانوني لذلك. قبل أيام، وبناء على تقارير أمنية، تم الاستماع إلى المسؤول الأول عن هذه التحركات، المرشح المقبل لحزب السنبلة في عين المكان، قبل أن يتم إخلاء سبيله. وفي انتظار تأكيد التوجه الحازم لوزارة الداخلية في متابعة تحركات المرشحين والمنتسبين إليهم على خلفية استمالة الناخبين بطرق غير مشروعة، تناسلت أخبار من مراكش ودار بوعزة عن تحركات تحسب لفائدة بعض الأحزاب من أجل استدراج مديوس للناخبين.

في دار بوعزة، تعلق الأمر بمحركات صيد وليس بقل رياضية ! وصلت قبل أشهر معدودة لكنها استقرت داخل مرأب للجماعة. لم تغادره حتى غدا التوصل بها رهين قرار لم يصدر، ولم يتم توزيعها على المعنيين بها من البحارة. هي محركات لمراكب الصيد البحري التقليدي، موجهة إلى صيادي «المريسة» بمنطقة دار بوعزة. كانت المحركات ثمرة شراكة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم النواصر، وجمعية بحارة الصيد التقليدي بدار بوعزة. لكن ما وصفه مصدر من البحارة بـ«حجز» المحركات داخل مرأب بلدية دار بوعزة، أثار الكثير من ردود الأفعال المتباينة. تعددت الأسباب. فقال البحارة إن «رئيس البلدية الذي يدعي الترشح للاستحقاقات المقبلة، يؤخر التوزيع لاستغلال العملية في حملته الانتخابية، لتظل قريبة من موعد الاستحقاقات».

إلا أن رئيس البلدية قال إن «المراكب رهن إشارة البحارة»، و«أنهم ينتظرون عامل إقليم النواصر ليشرف على عملية التوزيع»، بعد أن ذكر أن «تأخر العملية مرتبط بمشكل في وثائق البحارة المستهدفين، وعلاقتهم بمندوبية الصيد البحري بالإقليم». فهل تأخر العامل في التوزيع، لتظل المحركات رهينة المرأب، أم أن تأخير التوزيع كان مقصودا من «محتجزي» المحركات؟.

في مراكش، يتعلق الأمر بالدقيق المدعم ! حمى الصراع حول الانتخابات شرعت في إرخاء ظلالها على الجماعة القروية بوابوض امدلان بإقليم شيشاوة، حيث اتخذت هذه المرة، صبغة الاتهام بالمضاربة في «رغيف الفقراء» عبر احتكار مادة الدقيق المدعم. سبعة أعضاء من مجلس الجماعة، أشهروا ورقة الاتهام المذكور، في وجه محمد المرابط رئيس الجماعة. فتقدموا بشكاية لمحمد مهيدية والي جهة مراكش، وعبد الفتاح البجيوي عامل إقليم شيشاوة، يطالبون من خلالها بالتحقيق فيما وصفوه بـ«تصرف الرئيس في مادة الدقيق المدعم بسوء نية، ولأغراض شخصية ضيقة». منهجية الرئيس في توزيع المادة المذكورة حسب شكاية المعنيين، تعتمد منطق القرابة والموالاة، قصد استمالة أصوات الهيئة الناخبة بالجماعات المذكورة، ما يمكنه من جيش احتياطي، يفرض عبره الأمر الواقع، عند كل محطة انتخابية.

وزير الداخلية الطيب الشرقاوي

سعيد ناظم / محمد موقس

Revue de Presse du Conseil National

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

Libération

La Fédération internationale des droits de l'Homme globalement satisfaite des avancées du Maroc

La FIDH épingle Alger

Comme à son habitude, la Fédération internationale des droits de l'Homme (FIDH) n'avait pas manqué d'épingler bon nombre de pays, 70 plus précisément.

Dans son rapport de 2011 qui vient d'être rendu public, elle a dans ce cadre reproché au Maroc d'avoir réprimé quelques rassemblements pacifiques et les manifestations du 20 Février et d'avoir procédé à des arrestations ou à un harcèlement judiciaire de journalistes pour avoir dénoncé des violations des droits de l'Homme ou la corruption. Mais globalement, la FIDH s'est montrée suffisamment satisfaite des avancées réalisées par le Royaume qui s'est engagé, depuis fort longtemps, sur la voie des réformes. Et ce contrairement à certains pays de la région et particulièrement l'Algérie. La fin de l'état d'urgence en vigueur depuis 19 ans, par crainte de voir se multiplier les mouvements de protestation sociale, n'a pas eu pour corollaire la démocratisation de la vie politique et des progrès dans le respect des libertés fondamentales.

Malgré cette avancée, souligne la FIDH, de nombreuses lois violant les libertés d'association, de réunion et de rassemblement pacifique, de même que des pratiques administratives et des actes de harcèlement policier et judiciaire continuent d'entraver les activités des défenseurs des droits de l'Homme.

Par ailleurs, 2010 n'a connu aucune amélioration en termes de respect des droits de l'Homme, tandis que les autorités ont intensifié les mesures visant à restreindre encore plus les espaces de liberté de la société civile et accentué la répression, indique ledit rapport. L'exercice du droit à la liberté d'expression a, lui aussi, continué d'être sanctionné en Algérie et la répression a également visé des journalistes étrangers. Par ailleurs, la FIDH a révélé que le Comité des Nations unies des droits économiques, sociaux et culturels s'est montré très préoccupé par le refus de dialogue social et les violations des libertés syndicales et par les "interférences administratives, policières et judiciaires" vis-à-vis des syndicats autonomes du secteur public. En effet, les défenseurs des droits économiques et sociaux ont été victimes de nombreux actes d'intimidation. Les syndicalistes, en particulier, ont continué d'être harcelés par les autorités

Le cadre législatif reste défavorable aux activités de défense des droits de l'Homme et la liberté de réunion et de manifestation publique n'est toujours pas pleinement garantie en Algérie, a ajouté la FIDH dans son rapport.

En effet, les autorités interdisent régulièrement les manifestations publiques et les réunions publiques ne sont que très rarement autorisées, notamment lorsque les initiateurs sont des organisations de défense des droits de l'Homme. De même, les autorités algériennes ont continué d'empêcher les organisations de défense des droits de l'Homme d'obtenir une reconnaissance légale, c'est-à-dire le récépissé des autorités locales, indique la FIDH. Quant aux associations des familles de victimes de disparitions forcées pendant le conflit qui a déchiré l'Algérie dans les années 1990-2000, elles continuent, selon le rapport de la FIDH, de subir des actes d'intimidation de la part des autorités. Pour l'année 2012, la FIDH s'est fixé comme objectif prioritaire le renforcement de la protection internationale pour les défenseurs des droits de l'Homme qui doivent « être en droit de bénéficier d'une protection efficace et d'un cadre réglementaire leur permettant de travailler libre de toute entrave ».

LARBI BOUHAMIDA

Revue de ... de l'Homme

رسالة الأمة

المغرب رئيسا لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ابتداء من يناير 2012

رئيس المجلس الدستوري يستعرض ببيروت التجربة المغربية في مجال استقلال القضاء الدستوري وفصل السلط

محمد أشركي: الوضعية المتميزة للقضاء الدستوري كرسها الدستور الحالي بتخصيصه بابا مستقلا للمحكمة الدستورية

قرر مجلس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، الذي ينعقد ببيروت من 24 إلى 26 أكتوبر الجاري، أن تنتقل رئاسة الاتحاد إلى المجلس الدستوري المغربي ابتداء من شهر يناير 2012، ولمدة سنتين.

وأوضح محمد أشركي، رئيس المجلس الدستوري في تصريح له، يوم الثلاثاء، أنه تقرر في اجتماع مجلس الاتحاد الذي يتألف من رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية العربية أن تنتقل رئاسة الاتحاد إلى المجلس الدستوري المغربي.

وقد شارك الوفد المغربي، الذي يترأسه السيد أشركي ويضم عضوي المجلس السيدين أمين الدمناتي ورشيد المدور، في أشغال مجلس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، وجمعيته العامة الاستثنائية، وكذا في أعمال لجنته العلمية.

وقدم أشركي عدة مقترحات لتطوير عمل الاتحاد وأجهزته، كما قدم، في إطار هذه الندوة العلمية التي تمحورت حول «استقلال القضاء الدستوري والعلاقة مع سائر السلطات في ضوء مبدأ فصل السلط»، عرضا حول التجربة الدستورية المغربية.

يشار إلى أن اللجنة العلمية أوصت بالاتفاق على موضوع الملتقى العلمي الثامن تحت عنوان (إعطاء المجالس والمحاكم الدستورية صلاحية تفسير الدستور)، وعقد الاجتماع القادم للجنة العلمية في القاهرة، باعتبارها دولة المقر، في أواخر العام 2012 .

كما أوصت اللجنة التي يدخل في اختصاصاتها تقديم الاقتراحات لمجلس الاتحاد، باقتراح عقد المؤتمر العلمي بالتعاون مع (لجنة فينيسيا) حول (دور الرقابة الدستورية في بناء دولة القانون) خلال النصف الأول من العام 2013 بالقاهرة أيضا.

وكان محمد أشركي رئيس المجلس الدستوري، قد استعرض يوم الثلاثاء ببيروت، التجربة المغربية في مجال استقلال القضاء الدستوري، والعلاقة مع باقي السلطات في ضوء مبدأ فصل السلط.

وأوضح أشركي، خلال المنتدى العلمي السابع لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية (26-24 أكتوبر الجاري)، أن مستويات استقلال القضاء الدستوري المغربي تتجلى في وضعية الجهاز المكلف بهذا القضاء، ووضعية أعضاء المؤسسة المكلفة به، وقوة قراراته.

فبخصوص وضعية الجهاز المكلف بهذا القضاء، قال إن المجلس الدستوري، الذي سيحل محله بمقتضى الدستور الجديد المحكمة الدستورية بعد أن يتم تنصيبها، يقع خارج التنظيم القضائي العادي، ويتميز بكونه لا يشكل جزءا من أي صنف من الأصناف الأخرى للقضاء.

واعتبر محمد أشركي أن ما يعزز استقلالية المجلس الدستوري أكثر ويعطي لقراراته قوة قضائية لا تنازع، هو وجوده خارج السلطات الكلاسيكية للدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية).

وأكد أن هذه الوضعية المتميزة للقضاء الدستوري كرسها الدستور الحالي بتخصيصه بابا مستقلا للمحكمة الدستورية، وذلك لتمييزها عن القضاء الذي خصص له باب آخر مشيرا إلى أنه بهذا المعنى، تنفرد المحكمة الدستورية باستقلاليتها تجاه جميع السلطات.

وأوضح أن هذه الاستقلالية بحولها للمحكمة نظامها الذي يضمن لها القيام بمهامها دون تأثير من أي جهة كانت، مضيفا أنه باعتبار القضاء الدستوري مؤسسة مستقلة، فإنه يتمتع بضمانات تعزز هذه الاستقلالية سواء على مستوى تنظيمه وانشغاله أو على مستوى تدبير ميزانيته.

وبخصوص وضعية أعضاء المؤسسة المكلفة بالقضاء الدستوري، فقد أفاد رئيس المجلس الدستوري بأن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بنظام خاص ومجموعة من الضمانات للحفاظ على استقلاليتهم، في مقدمتها طريقة تعيينهم ومدة عضويتهم.

وأوضح أن المحكمة الدستورية في المغرب تتألف من اثنتي عشر عضوا إذ يعين الملك ستة، وستة ينتخب مجلس النواب نصفهم وينتخب مجلس المستشارين نصفهم الثاني لمدة تسع سنوات، ويتم تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية كل ثلاث سنوات.

ومن الضمانات الأخرى التي يضيفها الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري الحالي الحرص على عدم الجمع بين مجموعة وظائف وعضوية المجلس، وواجب الحياد الذي يحظر شغل منصب مسؤول أو قيادي في حزب سياسي أو هيئة ذات طابع سياسي، وواجب التصريح أمام المجلس الأعلى للحسابات بمجموع النشاطات المهنية للعضو والممتلكات التي يملكها أو يملكها أولاده القاصرون.

أما بخصوص العنصر الثالث المكون لاستقلال القضاء الدستوري وهو قوة قراراته، فقد أكد أن هذه القرارات تكتسي حجية مطلقة تجاه الجميع، وهي تعتبر نهائية ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن بما فيه الطعن أمام هذا القضاء نفسه باستثناء حالة تصويب خطإ مادي، وهذه القرارات تلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.

وأضاف محمد أشركي أن قوة قرارات القضاء الدستوري تكمن أيضا في المسطرة المتبعة لاتخاذها، فالمجلس يصدر قراراته بأغلبية الثلثين في إطار هيئة جماعية تعتبر بمثابة ضمانة لاستقلالية وحياد القضاة الدستوريين.

وخلص إلى أن هذه العناصر الثلاث تمنح القضاء الدستوري والجهاز الموكولة إليه هذه المهمة، استقلالية تجاه كل سلطات الدولة، وتجعله في مأمن من كل ضغط أو تأثير يمكن أن يتعرض له. وأكد السيد محمد أشركي أنه بفضل هذه الوضعية يمكن للقاضي الدستوري أن يضمن بسهولة حماية واحترام مبادئ الدستور الذي يرجع له أمر صيانته. وفي مقدمة هذه المبادئ استقلالية القضاء وفصل السلط.

وتناول موضوع حماية القاضي الدستوري استقلال القضاء وفصل السلط من خلال قيمة مبادئ استقلال القضاء وفصل السلط ومكانتها في الدستور، وحماية القاضي الدستوري لاستقلال القضاء، ودور القاضي الدستوري في الحرص على احترام مبدإ فصل السلط.

فبخصوص النقطة الأولى، أكد السيد محمد أشركي أن استقلال القضاء وفصل السلط من الركائز الأساسية لدولة القانون، لذا يوصى بشكل صريح بأن تكون هذه المبادئ مضمونة على مستوى أسمى القواعد القانونية وهي الدستور.

وفي ما يخص مبدإ استقلال القضاء، أوضح أن المشرع الدستوري المغربي خصص للسلطة القضائية بابا مستقلا حيث ينص صراحة على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأضاف أنه حتى يكون للتصريح باستقلالية السلطة القضائية، معنى حقيقي، فإنه يجب ألا يقتصر ذلك فقط على استقلالية المؤسسات القضائية، بل يتعين أن تمتد هذه الاستقلالية أيضا إلى الأشخاص الذين يمارسون السلطة القضائية.

وأشار إلى أن الدستور المغربي ينص، في هذا السياق، على أن قضاة الأحكام لا يعزلون ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون، كما ينص على أنه يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط.

وفي ما يهم مبدأ فصل السلط، قال إن مفهومه التقليدي كما تصوره مؤسسوه أخذ يتراجع أكثر فأكثر ليترك المجال لضرورة التعاون في ما بين السلط، مشيرا إلى أن الدستور المغربي، على غرار النصوص الدستورية للدول الديموقراطية، ينص صراحة في فصله الأول على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

وبخصوص النقطة الثانية (حماية استقلال القاضي الدستوري للقضاء)، أكد السيد أشركي أن المجلس الدستوري، باعتباره قضاء متخصصا يتمتع بصلاحيات محددة ومستقلا عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، يكون مؤهلا لضمان استقلالية القضاء، فلا يتردد في التذكير باستقلالية القضاء مع التأكيد على مبدأ المساواة أمام القانون واحترام قرينة البراءة والمحاكمة العادلة وحماية الشهود.

أما بخصوص النقطة الثالثة (دور القاضي الدستوري في الحرص على احترام مبدأ فصل السلط)، فقد أفاد السيد أشركي بأن دور القضاء الدستوري في هذا الميدان ينحصر أساسا في المراقبة التي يمارسها على القواعد المنصوص عليها في الدستور في مجال توزيع الاختصاصات في ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، «ولا يتردد القضاء الدستوري المغربي في فرض احترام مبدإ فصل السلط كلما أتيحت له الفرصة».

وذكر بأن القضاء الدستوري منذ إحداثه إلى اليوم عرضت عليه عدة حالات يطلب فيها رأيه في الطبيعة القانونية للنصوص المعروضة عليه (المجال القانوني أو التنظيمي) ما شكل مناسبة له للتأكيد على حرصه على حماية مجال القانون كما هو محدد دستوريا من أي تجاوز من قبل السلطة التنظيمية.

Revue de

رسالة الأمة

في مشروع قانون المالية لسنة 2012

ميزانية النوع الاجتماعي تجسيد للمناخ السياسي الملائم لدينامية الإصلاحات

■■ إعداد: عبد الله أبوعزيز

عند تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2012 إلى تكريس اعتماد منهجية النوع في تحليل السياسات العمومية من خلال منظور حقوق الإنسان، وتتوافق هذه المقاربة مع مسيرة التغيير التي تعرفها البلاد بعد الموافقة على الدستور الجديد، في إطار استفتاء عام، والذي كرس مبدأ احترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة والمواطنة مقرونة بتدبير مبني على مبدأ القرب في إطار الجهوية الموسعة، إضافة إلى احترام مبادئ المسؤولية والمحاسبة.

كما تنسجم هذه المقاربة مع المبادئ المؤسسة التي كرستها التوافقات الدولية حول الرؤى الجديدة للتنمية البشرية، حيث تجعل من أولى انشغالاتها تحليل الفوارق التي تعيق مسار التنمية، وذلك لإعادة بناء هذا الأخير على أسس أكثر شمولية وعدالة لتحقيق النتائج المتوخاة فيما يتعلق بإقرار حقوق الإنسان. من هنا أصبح لزاما إعادة النظر في منطق وأهداف مخططات وسياسات وآليات التنمية احتراما لمنظومة الحقوق والواجبات التي أقرها القانون الدولي، ويظل الهدف الأسمى من كل هذا هو ترسيخ استدامة مبادرات التنمية وتعزيز استقلالية الأفراد وتنويع الاختيارات المتوخة لهم لضمان العيش الكريم.

وتنبني مقاربة النوع على البحث عن المستوى الأمثل لكفاءة وأداء السياسات العمومية وعلى استهداف جميع شرائح المجتمع باعتبار اختلاف حاجياتهم وتنوعها، وهوما يتوافق بالطبع مع المقاربات المبنية على حقوق الإنسان. حيث تتقاسم المقاربتان العديد من النقط المشتركة. فهي تنبني، من جهة، على إطار تحليلي يطبق على كل نشاطات التنمية ويأخذ بعين الاعتبار الحاجيات والأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع، ومن جهة أخرى، على إطار معياري قائم على الحقوق والواجبات. كما تهتم المقاربتان بتأثير السياسات والمخططات المطبقة على رفاه مجموعات معينة. ومن البديهي أن تبني هاتان المقاربتان على ترسانة مفاهيمية متميزة بالحضور الوازن لأدوات التتبع والتقييم. ومن منطلق أن مسارات التنمية هي مطبوعة بتحول اقتصادي واجتماعي ممتد في الزمان نظرا لطابعه الاستراتيجي، بات من الضروري تقييم التقدم بشكل صحيح من خلال وضع مؤشرات واضحة تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة المبنية على مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة في الاستفادة من ثمار التقدم.

وذكر تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لمرسم مشروع القانون المالي لسنة 2012 مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية.

وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الإدارة العامة للجماعات المحلية، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وزارة تحديث القطاعات العامة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التجارة الخارجية

ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة الاتصال

ويبرهنت تجربة المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي على أن ما تم تحقيقه في مجال إدراج بعد النوع الاجتماعي في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية قد استفاد بشكل كبير من تطورات المسلسل الديمقراطي الذي يعيشه المغرب. إذ لابد من الاعتراف بأن أحد المراجع المؤسسة لميزانية النوع الاجتماعي تتمثل في التطورات الدستورية التي طبعت تجربة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1998 . وقد كانت هذه التجربة بدورها مرتكزة على دستور 1996 الذي تميز باعتماد المفهوم الكوني لحقوق الإنسان في ديباجته.

وعلاوة على ذلك تساهم تجربة ميزانية النوع الاجتماعي بشكل قوي في إدماج المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا سواء على المستوى القانوني أو المؤسساتي أو فيما يخص مجال الحكامة.

فعلى مستوى إصلاح الميزانية، شكلت مبادئ الإنصاف والمساواة المرتبطة بأهداف النجاعة والفعالية موجهات أساسية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في إطار الإصلاح الشامل للميزانية. ويمثل هذا البعد أداة مهمة لتقييم السياسات العمومية على ضوء التأثيرات المنتظرة على الساكنة المستهدفة مع اعتبار اختلاف حاجياتها.

كما استفادت مبادرة النوع الاجتماعي من المناخ السياسي الملائم للمناسبة الإصلاحات، والذي عززالمكتسبات الديمقراطية وساهم في تحسين نجاعة وشفافية السياسات العمومية التي أصبحت تولي اهتماما متزايدا لمسألة الإنصاف والمساواة.

وتشكل الترسانة القانونية والمؤسساتية التي جاء بها الدستور الجديد قاعدة صلبة لترسيخ حكامة جديدة ودائمة للمالية العمومية. كما أن الدستور المالي الجديد، الذي يوجد في طور المصادقة، سيمكن المغرب من العمل بقانون تنظيمي جديد للمالية يرتكز على التدبير المبني على النتائج، وعلى النجاعة المدعمة بمبادئ شمولية الاعتمادات في إطار المهام والبرامج المفتوحة على تدبير القرب. وسيساهم هذا القانون الجديد في استهداف أمثل للسياسات العمومية، وبالتالي أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار في مأسسة آليات بلورة وتقييم هذه السياسات. وذلك من خلال الاستفادة من منجزات تجربة المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي منذ 2002 والتي اتبعت منهجية برغماتية وتدريجية

Revue de Presse du Conseil National

بيان اليوم

خلال المنتدى العلمي السابع لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

رئيس المجلس الدستوري: المشرع الدستوري المغربي خصص للسلطة القضائية بابا ينص على استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية

محمد اشركي

استعرض محمد أشركي رئيس المجلس الدستوري، أول أمس الثلاثاء، بيروت التجربة المغربية في مجال استقلال القضاء الدستوري، والعلاقة مع باقي السلطات في ضوء مبدإ فصل السلط.

وأوضح أشركي، خلال المنتدى العلمي السابع لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية (26-24 أكتوبر الجاري)، أن مستويات استقلال القضاء الدستوري المغربي تتجلى في وضعية الجهاز المكلف بهذا القضاء، ووضعية أعضاء المؤسسة المكلفة به، وقوة قراراته.

فبخصوص وضعية الجهاز المكلف بهذا القضاء، قال إن المجلس الدستوري، الذي ستحل محله بمقتضى الدستور الجديد المحكمة الدستورية بعد أن يتم تنصيبها، يقع خارج التنظيم القضائي العادي، ويتميز بكونه لا يشكل جزءا من أي صنف من الأصناف الأخرى للقضاء.

واعتبر محمد أشركي أن ما يعزز استقلالية المجلس الدستوري أكثر ويعطي لقراراته قوة كلاسيكية للدولة (الدفقيدية والتشريعية والقضائية).

وأكد أن هذه الوضعية المتميزة للقضاء الدستوري كرسها الدستور الحالي بتخصيصه بابا مستقلا للمحكمة الدستورية، وذلك لتمييزها عن القضاء الذي خصص له باب آخر مشيرا إلى أنه بهذا المعنى، تتوفر المحكمة الدستورية باستقلاليتها تجاه جميع السلطات.

وأكد أن هذه الاستقلالية يخولها للمحكمة نظامها الذي يضمن لها القيام بمهامها دون تأثير من أي جهة كانت، مضيفا أنه باعتبار القضاء الدستوري مؤسسة مستقلة، فإنه يتمتع بضمانات تعزز هذه الاستقلالية سواء على مستوى تنظيمه واشتغاله أو على مستوى تدبير ميزانيته.

وبخصوص وضعية أعضاء المؤسسة المكلفة بالقضاء الدستوري، فقد أفاد رئيس المجلس الدستوري بأن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بنظام خاص ومجموعة من الضمانات للحفاظ على استقلاليتهم، في مقدمتها طريقة تعيينهم ومدة عضويتهم.

وأوضح أن المحكمة الدستورية في المغرب تتألف من اثني عشر من الأعضاء إذ يعين الملك ستة، وستة ينتخب مجلس النواب نصفهم وينتخب مجلس المستشارين نصفهم الثاني لمدة تسع سنوات، ويتم تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية كل ثلاث سنوات.

ومن الضمانات الأخرى التي يضيفها الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري الحالي الحرص على عدم الجمع بين مجموعة وظائف وعضوية المجلس، وواجب الحياد الذي يحظر شغل منصب مسؤول أو قيادي في حزب سياسي أو هيئة ذات طابع سياسي، وواجب التصريح أمام المجلس الأعلى للحسابات بمجموع النشاطات المهنية للعضو والممتلكات التي يملكها أو يملكها أولاده القاصرون.

أما بخصوص العنصر الثالث المكون لاستقلال القضاء الدستوري وهو قوة قراراته، فقد أكد أن هذه القرارات تكتسي حجية مطلقة تجاه الجميع، وهي تعتبر نهائية ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن بما فيه الطعن أمام هذا القضاء نفسه باستثناء حالة تصويب خطإ مادي. وهذه القرارات تلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.

وأضاف محمد أشركي أن قوة قرارات القضاء الدستوري تكمن أيضا في المسطرة المتبعة لاتخاذها، فالمجلس يصدر قراراته بالغالبية اللازمة في إطار هيئة جماعية تعتبر بمثابة ضمانة لاستقلالية وحياد القضاة الدستوريين.

وخلص إلى أن هذه العناصر الثلاث تمنح القضاء الدستوري والجهاز الموكولة إليه هذه المهمة، استقلالية تجاه كل سلطات الدولة، وتجعله في مأمن من كل ضغط أو تأثير يمكن أن يتعرض له. وأكد محمد أشركي أنه بفضل هذه الوضعية يمكن للقاضي الدستوري أن يضمن بسهولة حماية واحترام مبادئ الدستور الذي يرجع له أمر صيانته، وفي مقدمة هذه المبادئ استقلالية القضاء وفصل السلط.

وتناول موضوع حماية القاضي الدستوري استقلال القضاء وفصل السلط من خلال قيمة مبادئ استقلال القضاء وفصل السلط ومكانتها في الدستور، وحماية القاضي الدستوري لاستقلال القضاء، ودور القاضي الدستوري في الحرص على احترام مبدإ فصل السلط.

فبخصوص النقطة الأولى، أكد محمد أشركي أن استقلال القضاء وفصل السلط من الركائز الأساسية لدولة القانون، لذا يوصى بشكل صريح بأن تكون هذه المبادئ مضمونة على مستوى أسمى القواعد القانونية وهي الدستور.

وفي ما يخص مبدإ استقلال القضاء، أوضح أن المشرع الدستوري المغربي خصص للسلطة القضائية بابا مستقلا حيث ينص صراحة على أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأضاف أنه حتى يكون للتصريح باستقلالية السلطة القضائية معنى حقيقي، فإنه يجب ألا يقتصر ذلك فقط على استقلالية المؤسسات القضائية، بل يتعين أن تمتد هذه الاستقلالية أيضا إلى الأشخاص الذين يمارسون السلطة القضائية.

وأشار إلى أن الدستور المغربي ينص، في هذا السياق، على أن قضاة الأحكام لا يعزلون ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون، كما ينص على أنه يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط.

وفي ما يهم مبدأ فصل السلط، قال إن مفهومه التقليدي كما تصوره مؤسسوه أخذ يتراجع أكثر فأكثر ليترك المجال لضرورة التعاون في ما بين السلط، مشيرا إلى أن الدستور المغربي، على غرار النصوص الدستورية لدول الديموقراطية، ينص صراحة في فصله الأول على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

وبخصوص النقطة الثانية (حماية استقلال القاضي الدستوري للقضاء)، أكد أشركي أن المجلس الدستوري، باعتباره قضاء متخصصا يتمتع بصلاحيات محددة ومستقلا عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، يكون مؤهلا لضمان استقلالية القضاء، فلا يتردد في التذكير باستقلالية القضاء مع التأكيد على مبدأ المساواة أمام القانون واحترام قرينة البراءة والمحاكمة العادلة وحماية النشهود.

أما بخصوص النقطة الثالثة (دور القاضي الدستوري في الحرص على احترام مبدإ فصل السلط)، فقد أفاد أشركي بأن دور القضاء الدستوري في هذا الميدان ينحصر أساسا في المراقبة التي يمارسها على القواعد المنصوص عليها في الدستور في مجال توزيع الاختصاصات في ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا يتردد القضاء الدستوري المغربي في فرض احترام مبدإ فصل السلط كلما أتيحت له الفرصة.

وذكر بأن القضاء الدستوري منذ إحداثه إلى اليوم عرضت عليه عدة حالات يطلب فيها رأيه في الطبيعة القانونية للنصوص المعروضة عليه (المجال القانوني أو التنظيمي) ما شكل مناسبة له للتأكيد على حرصه على حماية مجال القانون كما هو محدد دستوريا من أي تجاوز من قبل السلطة التنظيمية.

يشار إلى أن المنتدى العلمي السابع لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية الذي افتتحه بداية الأسبوع الجاري الرئيس اللبناني ميشيل سليمان بحضور ممثلي تسعة بلدان عربية، اختتم أشغاله أمس الأربعاء.

المغرب رئيسا لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ابتداء من يناير 2012

قرر مجلس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، الذي انعقد ببيروت بداية الأسبوع الجاري واستمرت أشغاله حتى يوم أمس الأربعاء، أن تنتقل رئاسة الاتحاد إلى المجلس الدستوري المغربي ابتداء من شهر يناير 2012، ولمدة سنتين.

وأوضح محمد أشركي رئيس المجلس الدستوري، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أول أمس الثلاثاء، أنه تقرر في اجتماع مجلس الاتحاد الذي يتألف من رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية العربية أن تنتقل رئاسة الاتحاد إلى المجلس الدستوري المغربي.

وقد شارك الوفد المغربي، الذي ترأسه أشركي ويضم عضوي المجلس أمين الدمناتي ورشيد المدور، في أشغال مجلس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، وجمعيته العامة الاستثنائية، وكذا في أعمال لجنته العلمية.

وقدم السيد أشركي عدة مقترحات لتطوير عمل الاتحاد وأجهزته، كما قدم، في إطار هذه الندوة العلمية التي تمحورت حول «استقلال القضاء الدستوري والعلاقة مع سائر السلطات في ضوء مبدإ فصل السلط»، عرضا حول التجربة الدستورية المغربية.

يشار إلى أن اللجنة العلمية أوصت بالاتفاق على موضوع الملتقى العلمي الثامن تحت عنوان «إعطاء المجالس والمحاكم الدستورية صلاحية تفسير الدستور»، وعقد الاجتماع القادم للجنة العلمية في القاهرة، باعتبارها دولة المقر، في أواخر العام 2012.

كما أوصت اللجنة، التي يدخل في اختصاصاتها تقديم الاقتراحات لمجلس الاتحاد، باقتراح عقد المؤتمر العلمي بالتعاون مع اللجنة فينيسيا) حول «دور الرقابة الدستورية في بناء دولة القانون» خلال النصف الأول من العام 2013 بالقاهرة أيضا.

Revue de Presse

AL BAYANE

Union des cours et conseils constitutionnels arabes

Le Maroc élu président

Le Maroc a été élu, mardi à Beyrouth, président du l'Union des cours et conseils constitutionnels arabes à partir de janvier 2012.

L'élection du Maroc a eu lieu lors de la réunion du conseil de l'Union des cours et conseils constitutionnels arabes qui s'est tenu du 24 au 26 octobre à Beyrouth, a indiqué le président de la Cour constitutionnelle, Mohamed Achergui dans une déclaration à la MAP.

Lors d'un colloque organisé en marge de cette réunion sur l'indépendance de la justice constitutionnelle, M. Achergui a présenté un exposé sur l'expérience constitutionnelle marocaine ainsi que des propositions visant le développement de l'action et des structures de l'Union.

Le Maroc a été représenté à cette réunion par une délégation de la cour constitutionnelle présidée par M. Achergui.

Revue de Presse du Conseil National des

Aujourd'hui Le Maroc
www

Finalités de la contribution de l'État

Le projet du décret n° 2-11-609 détermine entre autres les fins pour lesquelles les partis politiques participant au scrutin du 25 novembre doivent utiliser cette contribution de l'Etat.
Ces finalités consistent en des dépenses de presse et d'imprimerie, l'apposition des affiches, le versement des salaires pour les différentes prestations et le recours à des prestataires de service pour l'accomplissement de ces tâches. Il s'agit également des dépenses occasionnées par les rassemblements électoraux et de l'acquisition de différents équipements à l'occasion de ces campagnes électorales. Le projet du décret 2-11-608 autorise le versement d'une avance ne dépassant pas 30% de la dotation, prévue au profit des partis politiques sous réserve d'une présentation d'une demande à cet effet. Au cas où le montant revenant à un parti s'avèrerait en deçà du montant de l'avance, ce parti est tenu de rembourser à la Trésorerie le montant dont il est redevable.■

Revue de Presse du Conseil National des droits

EL PAÍS edición impresa

Jiménez intenta blindar la relación con Marruecos

La ministra se despide de Rabat sin ver a Mohamed VI

MIGUEL GONZÁLEZ 27/10/2011

Trinidad Jiménez concluyó ayer su primera y, salvo sorpresas, última visita a Marruecos como ministra de Asuntos Exteriores con una entrevista con el primer ministro Abbas El Fassi, pero sin ver a Mohamed VI. La audiencia real nunca figura en el programa de las visitas de cancilleres extranjeros, pero el rey suele recibirlos si está en el país. El problema es que se ausentó en viaje privado antes de la llegada de la ministra española y, pese a ello, esta decidió mantener su visita ya que era la última ocasión de hacerla antes de las elecciones, y "porque era necesaria para asentar las relaciones bilaterales, más allá de vaivenes políticos", según fuentes diplomáticas.

España ve "muy positivo" el plan de regionalización de Marruecos

Y el vaivén que se avecina en ambos países es considerable. Los españoles acudirán a las urnas el 20 de noviembre y los marroquíes lo harán cinco días después. En el país vecino serán las primeras elecciones con la nueva Constitución, que limita el poder del monarca y hace depender al poder ejecutivo del Parlamento.

Jiménez ya no será ministra a final de año y es probable que tampoco lo sean la mayoría de sus interlocutores marroquíes. Con todo, la visita ha servido, según fuentes de su entorno, para blindar la relación bilateral ante los cambios que se avecinan. Una victoria de los islamistas en Marruecos (aunque sean moderados) suscita inquietud en España y aún más recelos provoca en Rabat el previsible triunfo del PP. El último mandato de Aznar supuso un agudo deterioro de las relaciones entre los dos países -que llegaron al borde del enfrentamiento con el incidente de Perejil- y hace solo un año de la multitudinaria manifestación en Casablanca contra el PP.

Por eso, Jiménez ha insistido en calificar la relación con Marruecos como una "cuestión de Estado". La presencia del ministro de Presidencia, Nizar Baraka, en la reciente convención del PP en Málaga evidencia que Marruecos busca tender puentes con Rajoy.

La situación, en todo caso, es muy diferente a la de hace ocho años. Mientras la economía española no remonta el vuelo, la marroquí crece a casi un 5% anual. Y Rabat acaba de conseguir un notable éxito diplomático con su elección como miembro del Consejo de Seguridad de la ONU para el bienio 2012-13. Se siente fuerte.

La ministra se reunió ayer en Rabat con un grupo de empresarios españoles con intereses en Marruecos, ante los que defendió las "oportunidades de negocio" que se abren en el país y calificó de "casos aislados" las denuncias de extorsión de varias constructoras. También consideró "muy positivo" el plan de regionalización del país, pero lo desvinculó del

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

contencioso del Sáhara que, insistió, debe resolverse "en el ámbito bilateral" entre Marruecos y el Frente Polisario.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

Le Monde.fr

Et si, en Tunisie, la démocratie passait par l'islam ?

Les transitions arabes ont commencé dans les pays où des ordres anciens de sinistre mémoire ont été balayés. Tout porte à croire qu'elles seront longues et tortueuses. Le reflux de régimes autoritaires et corrompus a laissé à découvert des pays qui ont tout à inventer en matière de fonctionnement démocratique. Le premier d'entre eux à s'être affranchi d'un dictateur, la Tunisie, a été également le premier à affronter l'épreuve des urnes. Avec succès si on en juge la participation que les premières élections vraiment libres du monde arabe dans un pays souverain ont suscitée, le 23 octobre.

Comme on pouvait s'y attendre, ces élections pour une Assemblée constituante ont été une revanche historique pour le parti Ennahda. Forte de ses martyrs de décennies de répression, de ses réseaux sociaux et d'un message identitaire répondant aux aspirations d'une bonne partie de la société tunisienne, la formation islamiste a pu se transformer en parti attrape-tout sans avoir à développer un véritable programme. Ce succès était prévisible, tout comme l'était le malaise qu'il peut susciter dans des pays européens où l'islamisme politique reste souvent perçu comme fondamentalement incompatible avec les principes de la démocratie.

Editorial

L'annonce concomitante du retour de la charia en Libye, avant la poussée électorale attendue d'autres forces islamistes en Egypte, risque ainsi d'alimenter l'incompréhension face à des révolutions menées pour les droits de l'homme qui ne se traduisent pas instantanément par l'adoption des valeurs que les Occidentaux revendiquent. C'est singulièrement vrai sur la question des droits qui doivent être reconnus aux femmes. Ce serait cependant faire injure aux Tunisiennes et aux Tunisiens que de décréter, toutes affaires cessantes et sans qu'il soit nécessaire de voir les vainqueurs à l'ouvrage, que le succès d'Ennahda sonne le glas de leur « printemps ». En l'occurrence, si une loi mérite l'attention, dans les pays qui vont voter pour la première fois autrement que sous la matraque et pour un parti unique, c'est sans doute moins la loi islamique qu'un code autrement plus prosaïque : la loi électorale.

La réussite des transitions arabes passe nécessairement par l'adhésion du plus grand nombre à un projet commun, et donc par le compromis et la négociation. A cet égard, le système proportionnel retenu en Tunisie qui écrête les raz de marée électoraux au lieu de les amplifier et contraint le vainqueur à trouver des alliés est judicieux ; il permet d'éviter une situation à l'algérienne, lorsque le Front islamique du salut retourna à son profit en 1991 un système conçu pour favoriser le FLN.

La volonté exprimée par des opposants historiques tels que Moncef Marzouki et Mustapha Ben Jaafar, dont les partis ont obtenu des résultats encourageants, de trouver des terrains d'entente avec Ennahda dessine un tout autre chemin, celui d'un apprentissage de la démocratie qui passe moins par l'anathème que par le dialogue. Sans faire preuve d'un angélisme excessif, il est permis de le juger prometteur. ■

Un prince à 1,50 € 9 "7703953"203645"

Revue de Presse du Conse

Le Monde.fr

« Une réforme profonde de la justice des mineurs est nécessaire »

Claude Guéant veut créer une amende pour punir les parents qui laissent leurs enfants seuls dans la rue la nuit

Entretien

Les difficultés se sont accumulées pour Claude Guéant depuis son arrivée au ministère de l'intérieur, en février. L'homme connaît bien la maison, après avoir été directeur général de la police nationale (1994-1998) et directeur de cabinet de Nicolas Sarkozy lorsqu'il occupait la Place Beauvau (2002-2004, 2005-2007). A l'occasion de la présentation du Livre blanc sur la sécurité publique, mercredi 26 octobre, il affiche sa continuité sur les questions de sécurité, et une volonté de ne pas heurter l'institution.

Le Livre blanc arrive à la veille de la campagne présidentielle : peut-il préfigurer un programme du candidat Sarkozy ?

Son objectif n'était pas de nourrir un programme présidentiel ! Il n'en reste pas moins riche de propositions. Il confirme notamment les choix faits en matière de sécurité par le président de la République lorsqu'il était encore Place Beauvau, choix que je poursuis depuis mon arrivée ici.

Quelle place aura la sécurité en 2012 ?

Je pense qu'il y aura beaucoup d'enjeux au cœur de cette campagne : l'emploi, la régulation financière internationale, la gestion de la dette... Mais la sécurité reste une préoccupation centrale des Français. D'autant plus que, à mon sens, c'est un thème qui reste très clivant. Droite et gauche n'ont pas du tout les mêmes approches.

Malgré la conversion des socialistes à ce sujet, marquante lors de la primaire ?

Quand vous écoutez les responsables socialistes parler de sécurité, il y a toujours l'idée d'une responsabilité de la société. Martine Aubry, qui s'est exprimée sur la sécurité, à la différence de François Hollande d'ailleurs, l'a fait de la façon la plus claire en affirmant que *« si toutes les violences sont condamnables, c'est la société qui génère les violences »*. Je ne partage pas cette vision des choses.

La conclusion logique, c'est de vouloir supprimer les peines planchers pour donner une nouvelle chance aux récidivistes. Pendant les primaires, tous les candidats sont tombés d'accord pour dire qu'il y avait un problème d'effectivité des peines prononcées. Pourtant, au même moment, Maryline Lebranchu, ancienne garde des sceaux, largement investie dans la conception du projet, annonce qu'elle veut réduire le nombre de places en prison. Cela n'a aucun sens ! Les socialistes affirment également vouloir rétablir la police de proximité. Il faut rappeler le triste bilan de cette expérience : de 1997 à 2002, la délinquance a augmenté de 17 %. C'est un échec patent.

Quelle est la différence avec vos patrouilleurs ?

Les patrouilleurs répondent aux attentes des Français en matière de sécurité : ils sont particulièrement présents aux heures sensibles, dans les moments où le public a besoin d'être rassuré. Mais la grande différence entre les patrouilleurs que nous mettons en place et la police de proximité tient dans la définition de leurs missions.

> « Quand vous écoutez les socialistes parler de sécurité, il y a toujours l'idée d'une responsabilité de la société »

Les policiers de proximité négligeaient une des fonctions majeures de la police : la répression, en clair l'interpellation et la mise à disposition de la justice des délinquants arrêtés. Les policiers doivent avoir de bonnes relations avec la population, mais ce n'est pas leur rôle premier. Ils doivent avant tout assurer la sécurité des citoyens, selon trois piliers : prévention, dissuasion et répression. Nous n'en négligeons aucun.

Le Livre blanc prône pourtant un rapprochement entre les forces de sécurité et la population...

Je suis ravi si la police a de bons rapports avec la population. Récemment, j'étais à Villeparisis *[Seine-et-Marne]*, j'ai discuté avec des patrouilleurs qui me disaient qu'ils nouaient avec la population des rapports d'un autre genre, plus confiants. Et très productifs pour l'action policière : les habitants leur parlent, se confient sur la délinquance dans leur quartier. C'est un nouveau gage d'efficacité.

Comment la droite peut-elle se renouveler dans le domaine de la lutte contre l'insécurité ?

Nous avons déjà largement amélioré les choses, même si je suis conscient que ce n'est jamais suffisant. La délinquance peut encore baisser, le sentiment de sécurité peut sensiblement augmenter chez les Français, la présence de la police et de la gendarmerie les rassurera. Pour l'avenir, il y a le problème de l'effectivité des peines. Il y a aussi matière à poursuivre dans le développement de peines planchers que l'on peut appliquer à d'autres cas que ceux qui sont actuellement prévus.

L'un des points noirs, dans les quartiers sensibles, c'est l'occupation du territoire par certains jeunes, pas forcément pénalement répréhensible.

Le sujet des mineurs, et notamment des jeunes mineurs, est un sujet qui est difficile et douloureux, mais cette délinquance est de plus en plus importante et de plus en plus violente. Se trouve posée la question de la réforme de l'ordonnance de 1945. Une réforme profonde de ce texte est nécessaire, j'en suis persuadé.

Actuellement, la justice ne répond pas de façon suffisamment rapide à des actes commis par des mineurs qui doivent être remis dans le droit chemin le plus tôt possible, avant qu'ils aillent trop loin. Le délai moyen entre un acte et la sanction de l'acte est de l'ordre de 18 mois. Dans la vie d'un mineur, c'est considérable. Il faut conserver des procédures très protectrices, conformes à nos principes et à nos engagements internationaux, mais avec des délais plus courts pour permettre la mise en garde.

Et la prévention ?

Compte tenu de l'incapacité de certains parents à prendre convenablement en charge l'éducation de leurs enfants, il faut que nous réfléchissions avec l'éducation nationale à un dispositif de prévention plus approfondie. Mais il faut également davantage responsabiliser les parents. Eux seuls peuvent éduquer et surveiller leurs enfants, c'est de leur responsabilité. Et ils ne peuvent rejeter cette responsabilité sur la société.

C'est pourquoi je souhaite créer une contravention à l'égard des parents qui laissent leurs enfants de moins de 13 ans seuls dans la rue la nuit après 23 heures. Le montant doit être dissuasif : 150 euros par exemple. Si cela ne suffit pas à provoquer une prise de conscience des parents, je souhaite qu'ils s'engagent par la signature d'un

Revue de presse de l'Homme

contrat de responsabilité parentale, avec suspension possible des allocations familiales en cas de non-respect des termes de ce contrat. Ce sera une incitation pour les parents à veiller sur la sécurité et la santé de leurs enfants. Cela permettra aussi de leur faire comprendre qu'il y a des normes minimales à respecter, qu'il est de leur devoir de veiller sur leurs enfants pour éviter l'engrenage de la délinquance.

Dans son rapport de juillet, la Cour des comptes a estimé que la lutte contre le trafic de stupéfiants avait été négligée...

Nous avons affaire à un problème gigantesque. Il faut, de la part des policiers et des gendarmes, un enthousiasme sans bornes pour toujours continuer à interpeller, à déférer et à lutter contre les trafics. Nous ne lâchons rien. Notre action parvient à contenir le phénomène. La consommation de drogue en France n'augmente pas.

Vous avez dit devant les députés qu'en termes d'économies, on arrivait « à la corde »...

J'ai dit que, après 2012, et la réduction de 3 000 postes de policiers et de gendarmes, il deviendrait difficile de réduire encore les effectifs. La preuve a été faite ces dernières années, qu'avec une baisse d'effectifs, on pouvait continuer à faire reculer la délinquance.

> « La preuve a été faite qu'avec une baisse d'effectifs, on pouvait faire reculer la délinquance. Mais il sera difficile d'aller plus loin »

Mais il sera difficile d'aller plus loin sans risquer de dégrader le service.

Vous avez relancé la commission consultative sur les polices municipales. Qu'en attendez-vous ?

Il y a un problème de doctrine. Ce serait bien d'avoir la possibilité d'afficher quelques principes d'action : certains types de délinquance, la tranquillité, la sécurité de voisinage. Et l'assistance à la police nationale ou à la gendarmerie. Autour de ça, on doit parvenir à définir les fonctions prioritaires des polices municipales. Ce qui est toujours complexe, puisqu'elles dépendent des maires.

Il existe un certain malaise chez les policiers, renforcé depuis septembre par la mort d'une policière à Bourges, une série de suicides le même jour en région parisienne et les affaires de Lyon et de Lille...

Les suicides, cela a été démontré par l'Inserm, sont, sauf exceptions rares, liés à la vie personnelles des fonctionnaires. Cela étant, ils ont beaucoup de travail. Il y a aussi un certain désenchantement parce qu'une partie de ce travail, faute de suites judiciaires, ou faute d'effectivité de la sanction, est perçue comme étant inutile. Nous travaillons à l'amélioration des conditions d'exercice du métier. ■

PROPOS RECUEILLIS PAR
LAURENT BORREDON

Revue de Presse du Conseil National de l'Homme